الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

النظرية التكميلية في النحو العربي دراسة في ألفية ابن مالك

مذكرة تخرّج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي
تخصص: لسانيات عامة

إعداد الطالبات:
- فاطمة خليل
- كريمة غرايسة
- وسيلة مسعودي

إشراف الدكتور:
- نصر الدين وهابي

الأستاذ	الصفة	مؤسسة الانتساب
العزوزي حرزولي	رئيساً	جامعة الشهيد حمه لخضر
نصر الدين وهابي	مشرفاً	جامعة الشهيد حمه لخضر
عرباوي أحمد الشايب	مناقشاً	جامعة الشهيد حمه لخضر

الموسم الجامعي: 1441-1442هـ/ 2019-2020م

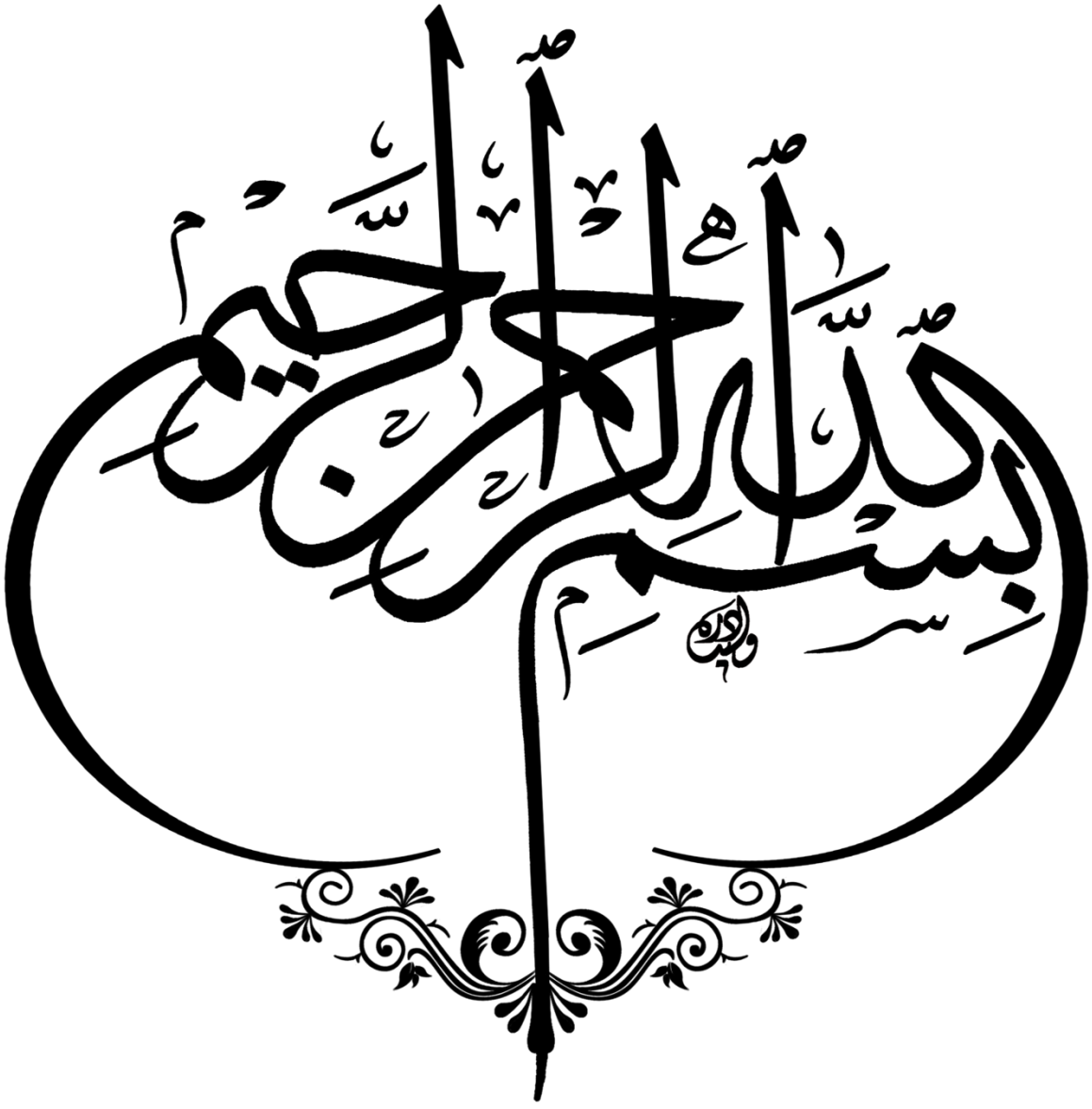
بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ ۗ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ ﴿١٠٣﴾ ﴾ النحل 103

إهداء

إلى والدينا ذوي الفضل علينا بعد الله سبحانه وتعالى فالحمد لله حمدا

كثيرا طيبا مباركا فيه

وإلى أهالينا . . . ومعلمينا . . .

وإلى كل من آزرنا وصبر لنا وعلينا لأجل طلب العلم

نهدي هذا العمل المتواضع .

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل .

نرفع أسمى آيات الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف "**نصر الدين وهابي** " على توليه الإشراف على هذه المذكرة وعلى ملاحظاته التي أضاءت أمامنا سبيل البحث، كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الزميل "**جعفر خليفة** " على مساعدته لنا وجزاه الله عن ذلك كل الخير .

كما نتوجه بالشكر إلى أساتذتنا الكرام .

وإلى كل من ساعدنا على إتمام هذا العمل .

وإلى كل من خصنا بنصيحة أو دعاء .

نسأل الله أن يحفظهم ويجازيهم خير الجزاء .

مقدمة

مقدمة

بدأت إرهاصات الدرس النحوي العربي بدافع الحفاظ على الكتاب العزيز من اللحن، فاستطاع الدارسون الأوائل وضع نحو يقوّم ألسنتهم من الزلل، فلما كان النحو عماد الدراسات اللغوية العربية والغربية منها، وجب الاهتمام به فكثُر الاشتغال عليه، وظهر بذلك الجدل حول حقيقة وجود نظرية للنحو العربي فانقسم جمهور اللغويين بين منكرٍ ومقرٍّ بوجودها، فالمساهمة الكبرى للنحو في بناء النظريات الحديثة بشتى تفرعاتها تقودنا إلى تسليط الضوء على نحونا العربي ومسائله وضرورة تقويم قواعده، وغربلتها وفرزها على نحوٍ يليق بدوره الفذ في اللغة، وحركيتها التي تسير تماشيا مع التغيرات الطارئة عليها.

وبناء على ذلك كان الإطار العام لهذه الدراسة الوقوف على النظرية النحوية وحقيقة وجودها وإعادة قراءتها ثم إخراجها على النحو المناسب لتتماشى مع السياق العلمي الراهن، ويطلق على هذه النظرية نظرية الهوامش المتتابعة التي تضم عدة نظريات منها النظرية المكملة، والتي نحن بصدد دراستها للتعريف بها وإبراز ملامحها في القواعد النحوية.

أما عن السبب الذي دفعنا لاختيار هذا الموضوع "النظرية التكميلية في التراث العربي دراسة في ألفية ابن مالك" ميولاتنا الشخصية لدراسة نحوية ومحاولة الاستفادة منها من خلال سد ولو جزء بسيط من الثغرات الموجودة في مكتسباتنا النحوية، إضافة إلى الرغبة في الكشف والتنقيب في البعض من جوانب نحونا العربي الزاخر.

وإلى جانب الأسباب الشخصية يوجد أسبابا موضوعية منها:

- التعرف على النظرية التكميلية.
- إبراز ملامح التكميل في الدرس النحوي العربي.
- بيان قيمة النظرية في إتمام قواعد النحو العربي.
- محاولة التفريق بين ما هو مطّرد في قواعد النحو وما هو شاذّ عنها.

ومن خلال هذه الدوافع صغنا الإشكالية الآتية: ما النظرية التكميلية؟ وما مدى تجذّرها في النحو العربي؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية عدة أسئلة سنحاول الإجابة عنها في هذا البحث منها:

- كيف تبلورت آراء الدارسين حول حقيقة وجود نظرية للنحو العربي؟
- فيم تمثلت نظرية النحو العربي في المنوال القديم؟

- أين تكمن نظرية النحو العربي في المنوال الحديث؟
- أين يتجلى التكميل في قواعد النحو؟

والهدف من بحثنا هذا التعرّف على إسهامات التراث العربي في بناء النظريات النحوية الحديثة، إلى جانب ذلك محاولة إخراج النظرية التكميلية وتسليط الضوء على أهم جوانبها.

وأما عن سبب اختيارنا لألفية ابن مالك فذلك لما تحمله من ميزات وخصائص ميزتها عن غيرها من المتون النحوية، فقد احتوت الألفية على براعة وإبداع في نظم الأبيات، حيث أثّرت ألفية ابن مالك على نحو واضح في الجانب التعليمي تأثيرا كبيرا تَمثلَ في حركة التأليف المتنوعة التي كان من ثمرتها شروحٌ كثيرةٌ وحواشٍ متعددة على الشروح.

وارتأينا في هذه الدراسة اتّباع خطة مكونة من فصلين استهليّناهما بمقدمة ذكرنا فيها أهم ما طرح في البحث ثم يليها مدخل بعنوان نظرية النحو العربي بين الإنكار والإقرار ثم فصل أول بعنوان نظرية النحو العربي في المنوالين القديم والحديث الذي قسمناه إلى مبحثين، فالمبحث الأول ذكرنا فيه نظرية النحو العربي في المنوال القديم، أما المبحث الثاني فعنوناه بنظرية النحو العربي في المنوال الحديث (نظرية الهوامش المتتابعة).

ثم انتقلنا بعد ذلك إلى الفصل الثاني الموسوم بالنظرية التكميلية بين التنظير والتطبيق قسمناه إلى مبحثين، الأول تكلمنا فيه عن التنظير للنظرية التكميلية، أما المبحث الثاني فخصصناه للتطبيق في النظرية التكميلية.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن يكون المنهج المتّبع هو المنهج الوصفي؛ لأنه يتتبع الموضوع ويحيط بكل جوانبه، حيث يلجأ إليه الدارس بهدف التوصل إلى معرفة دقيقة تفصيلية عن عناصر تلك الظاهرة، إضافة إلى المنهج التحليلي الذي كان له الدور الهام في تحليل المسائل النحوية الأساسية منها والتكميلية.

كما أملت طبيعة الموضوع أن يكون للبحث مصادر تراثية وأخرى حديثة نذكر أهمها: الخصائص لابن جني، الاقتراح في أصول النحو للسيوطي، الإغراب في جدل الإعراب لأبي البركات الأنباري، النظرية اللغوية في التراث العربي لمحمد عبد العزيز عبد الدايم ويعتبر هذا الأخير المصدر الأساس والأكثر اعتمادا باعتباره الوحيد الذي طرح نظرية الهوامش المتتابعة.

ومن جملة الصعوبات التي عرقلت سير بحثنا نذكر منها:

– الانخراط في التعامل مع قضية –لعلها كبرى قضايا النحو العربي في هذا الزمان– مما اقتضى منا كثيرا من الاطلاع والتحليل والتدقيق والسؤال.

– نوعية المراجع التي تتعلق بهذه النظرية فهي أولا قليلة وذات طرح جديد وعميق، وبلغة علمية منهجية مركزة جدا في مصطلحاتها (نظرية الهوامش المتتابعة، النظرية التكميلية، اللغة الخاصة، الأنظمة المتداخلة...).

– حداثة المنوال المركزي الذي اخترناه وهو نظرية الهوامش المتتابعة حيث لم نتوصل إلى دراسات سابقة تناولتها بالدرس والعرض والتعليق.

وفي الختام نقدم خالص الشكر ووافر التقدير والامتنان للأستاذ المشرف فقد كان له الفضل الكبير بعد الله عز وجل في مساعدتنا على إنجاز هذا العمل.

هذا وإننا لا ندّعي الكمال أو استيفاء الدراسة أو إعطاء الموضوع حقه كما ينبغي، وحسبنا أننا طالبات علم مبتدئات تكثر أخطاؤهن، فما كان من صواب فتوفيق من الله عز وجل، وما كان من خطأ فمنا ومن الشيطان، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما.

مدخل: نظرية النحو العربي بين الإنكار والإقرار

1- تعريف النظرية:

أ- لغة:

جاء في لسان العرب لابن منظور (ت 711هـ): في مادة نَظر: النّظرُ حسُّ العين، نظره ينْظره نظرا ومنظرا ومنظرُه ونظر إليه، والمنظر مصدر نظر، والعرب تقول: نظر ينظر نظرا... وتقول نظرت إلى كذا وكذا من نظرِ العين ونظرِ القلب... والنظر يقع على الأجسام والمعاني، فما كان بالأبصار فهو للأجسام وما كان بالبصائر كان للمعاني[1].

وورد أيضا في مقاييس اللغة لابن فارس (ت 395هـ): النون والظاء والراء أصل صحيح يرجع فروعه إلى معنى واحد وهو تأمل الشيء ومعاينته، ثم يستعار ويتسع فيه فيقال: نظرت إلى الشيء، أنظر إليه إذا عاينته[2].

وجاء كذلك في معجم الوسيط: نظر إلى الشيء نَظَرًا، ونَظْرا، أبصره وتأمّله بعينه وفيه تدبّر وفكر، ويقال: نظر في الكتاب، ونظر في الأمر[3].

من خلال هذه التعريفات اللغوية نلاحظ أن مادة نظر تصبّ في المعاني الآتية: حسُّ العين، التأمل والمعاينة، والتدبّر والتفكّر.

ب- اصطلاحا:

النظرية هي مجموعٌ منسجمٌ من الافتراضات القابلة للتقصي، فالافتراض والانسجام والتقصي مفاهيم أساسية تحدد بعد النظرية[4].

والنظرية هي تلك الفروض الذهنية أو العقلية التي يقدمها العلماء في استنباطهم للأنظمة التي يدرسونها. يقول بعض اللغويين في تعريف النظرية العلمية: «أنّها مجموعة من الفروض متماسكة بشكل كبير أو قليل يراد به شرح مدى الظواهر»[5].

---

[1] ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب، تح: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003م، ص252/5.

[2] ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991م، ص444/5.

[3] مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 2004م، ص931.

[4] سعيد علوش، معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1405هـ/1985م، ص219.

[5] محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام، مصر، ط1، 1427هـ/2006م، ص17.

كما أثبت المجمع في معجمه عن النظرية أنّها: «طائفة من الآراء تفسر بها بعض الوقائع العلمية أو الفنية»[1]، كما يُصطلح على أن النظرية هي:[2]

- ✓ بوجه عام ما يوضح الأشياء والظواهر توضيحا لا يعوّل على الواقع.
- ✓ فرض علمي يربط عدة قوانين بعضها ببعض ويردّها إلى مبدأ واحد يمكن أن نستنبط منه حتما أحكاما وقواعد.

ولفظ "النظرية" يقابله في الاصطلاح الغربي theory، وعند البحث في أصول اللفظ نجده لاتيني متأخر theoria ثم يوناني theoria ثم فرنسي thorein[3].

من التعريفات الاصطلاحية السابق ذكرها نستشف أن مفهوم النظرية يصب في معنى مركزي وهو أنّ النظرية عبارة عن مجموعة من الفروض المتماسكة والمتناسقة، كما تعني الآراءً التي تفسر الوقائع.

وكذلك من جملة التعريفات الاصطلاحية نرى أن لها صلة وثيقة بالتعريفات اللغوية، كون الافتراضات تستدعي وجود تصورا ذهنيا، وهذا ما يشير إليه التعريف اللغوي الذي يركز على التدبر والتأمل والتفكر.

[1] محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص17.

[2] المرجع نفسه، ص17.

[3] المرجع نفسه، ص17.

2- تعريف النحو:

أ- النحو لغة:

جاء في معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ): أن النَّحْوُ هو القصد نحو الشيء، نحوت نحوه، أي: قصدت قصده، وبلغنا أن أبا الأسود وضع وجوه العربية، فقال للناس أنحوا نحو هذا فسمي نحوا، ويجمع على أنحاء قال:[1]

وللكلام وجوهٌ في تصرُّفِه والّنحو فيه لأهل الرأي أنحاء.

كما ورد أيضا في أساس البلاغة للزمخشري (ت 538هـ): نحو هو على أنحاء شتى، لا يثبت على نحو واحد، ونحوت نحوه وعنده نحو مائة رجل وإنكم لتنظرون في نُحُو كثيرة وفلان نحوي من النحاة[2].

وقد ورد أيضا النحو في المعجم الوجيز (النَّحْوُ): القصد، يقال نحوت نحوه: أي قصدت قصده وهو الطريق والجهة والمثل والمقدار والنوع وجمعه أنحاء وهو أيضا علم يعرف به أحوال أواخر الكلمات إعرابا وبناءً[3].

نستنتج من خلال ما ورد ذكره من تعاريف لغوية أن أظهر معاني النحو لغة وأكثرها تداولا هو القصد والوجهة.

ب- النّحو اصطلاحا:

لقد كان ابن السرّاج (ت 316هـ) أول من عرّف النحو بقوله: «النحو إنما أريد به أن يَنْحُوَ المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقـراء كلام العرب»[4].

كما عرّفه ابن جني (ت 392هـ) في كتابه الخصائص بقوله: «انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتصغير والتكسير والإضافة

---

[1] الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424هـ/2003م، ص201/4.

[2] الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ/1998م، ص257/1.

[3] مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، مطابع الدار السندسية، مصر، ط1، 1400هـ/1980م، ص606.

[4] ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل بن السرّاج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417هـ/1996م، ص35/1.

والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها ردّ بما إليها، وهو في الأصل مصدر شائع أي نحوت نحوا كقولك: قصدت قصدا ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم، وقد استعمله العرب ظرفا وأصله المصدر»[1].

أنشد أبو الحسين:[2]

تَرْمِي الأمَاعِيُز بِمُجْمَرات بِأَرْجُـــلِ رُوح مُجَنَّبَاتِ

يحدو بها كل فتىً هيَّات وهنّ نحو البيت عَامِدَاتِ

ويعرّفه الشريف الجرجاني (ت 716هـ) في كتابه التعريفات بقوله: «هو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما، وقيل النحو: «علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال، وقيل علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده»[3].

[1] ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، دط، دت، ص34/1.

[2] المرجع نفسه، ص34/1.

[3] الشريف علي بن محمد الجرجاني، كتاب التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403هـ/1983م، ص202.

3- نظرية النحو العربي:

كثيرة هي كتب النحو في أصوله وتفريعاته ولكنها ضنينة في تحليل جوانب النظرية النحوية، وهناك مؤلفات تحمل عنوان " نظرية النحو العربي "ما إن فرغنا من قراءتها ألفيناها تشاركنا هم البحث عن النظرية دون أنْ تقف عليها... والتي نعني بها ذلكم المرجع المعرفي والمنهجي الذي كان وراء تأسيس تلك الأصول، والذي كان وراء نسج الفكرة النحوية في ظواهرها ومصطلحاتها وتماسكها[1].

إنها «جملة المفاهيم والفعاليات الذهنية التي تحكم بهذه الدرجة أو تلك الدرجة، أو رؤية الإنسان العربي إلى الأشياء وطريقة تعامله معها في مجال اكتساب المعرفة مجال إنتاجها وإعادة إنتاجها»[2].

إنها المبادئ الثانوية خلف معالجة الظاهرة لنصوص العربية. وهي أشمل من أصول النحو، إذ الأصول أركان شُيِّدت على عقيدة نحوية. فالنظرية النحوية هي مرجعية التصور المعرفي التي حكمت المنهج والفروض التي وضعها النحاة في سبيل دراسة العربية، أو هي جملة العوامل الفكرية التي كانت وراء التصورات النحوية، والعوامل الفكرية هي ما تَشَكلَ في ضمير النحوي وعقله وأملى عليه منهجه وفروضه وظهر في تطبيقاته، إنها العقل النحوي في اقترابه في الظاهرة اللغوية من الجانبين المعرفي والعلمي[3].

---

[1] ينظر: ملاوي الأمين، تيسير النحو العربي بين التنظير والتعليم، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع25، ماي 2012م، ص219.

[2] المرجع نفسه، ص220.

[3] المرجع نفسه، ص220.

4- نظرية النحو العربي بين الإنكار والإقرار

اختلف الدارسون في مسألة مهمة من مسائل نحونا العربي ألا وهي مسألة نظرية النحو العربي فيما إذا كانت: موجودة أو غير موجودة ودلائل وجودها في حال وجودها.

والدارسون في هذه القضية على موقفين منهم من هو منكر لوجودها ومنهم من هو مثبت لها، وسوف نتحدث مع شيء من التفصيل عن هذين الموقفين فيما يلي:

4-1- موقف المنكرين:

وقد اخترنا من بين المنكرين الدكتور كمال شاهين* حيث تبين موقفه من خلال مؤلَفه "نظرية النحو العربي القديم دراسة تحليلية للتراث اللغوي العربي من منظور علم النفس الإدراكي"، فهو يرى أنه من الصعب إن لم يكن من المستحيل فهم التراث اللغوي العربي دون الاستعانة بالمفاهيم التي يقدمها علم النفس الإدراكي.

وقد انطلق الدكتور كمال شاهين في بحثه من أن لا وجود لنظرية النحو العربي وذلك من خلال ذكره لمجموعة من أخطاء الدرس القديم حسب رأيه نذكر منها:[1]

أ- عدم التمييز بين العصور المختلفة: كشفت الدراسات عجز قدماء النحاة عن إدراك أنّ اللغة ظاهرة اجتماعية قابلة للتطور عبر الأيام، وأن من الخطأ معاملة المادة اللغوية التي تنتمي إلى القرن الثاني قبل الهجرة أنها ظاهرة تنتمي إلى نفس النظام اللغوي الذي تنتمي إليه الظاهرة اللغوية التي تم جمعها من القرن الرابع بعد الهجرة.

ب-عدم التمييز بين اللهجات المختلفة: كشفت الدراسات الحديثة على أن قدماء النحاة لم يفرقوا بين لهجة وأخرى، وبين ما هو فصيح وما هو عامي وكذلك لم يفرقوا بين

---

* كمال شاهين: باحث لساني متحصل على ليسانس في اللغة الإنجليزية وآدابها جامعة القاهرة وماجستير ودكتوراه في علوم اللغة، مارس التدريس في العديد من الجامعات والمعاهد العلمية، شارك في العديد من المؤتمرات والندوات في مجالي علم اللغة وعلم النفس له مؤلفات نذكر منها: العلاج النفسي وتطبيقاته في المجتمع العربي، وعلم النفس الثقافي، التراث اللغوي العربي وأيضا نظرية النحو العربي القديم.(ينظر: كمال شاهين، نظرية النحو العربي القديم دراسة تحليلية للتراث العربي من منظور علم النفس الإدراكي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1423هـ/2002م، صفحة الغلاف)

[1] ينظر: كمال شاهين، نظرية النحو العربي القديم دراسة تحليلية للتراث اللغوي العربي من منظور علم النفس الإدراكي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1423هـ/2002م، ص14-17.

إنسان وآخر للناطقين باللغة دون أن يتفطنوا إلى وجود فوارق تركيبية ودلالية بين مستويات اللهجة ومستويات اللغة الفصحى.

ت- عدم التمييز بين المستويات الاستعمالية المختلفة: والمقصود بذلك أن الشعر كان العماد الأول الذي استند إليه الوصف الذي قدمه قدماء النحاة للغة العربية رغم إدراكهم أن للشعر ضروراته، وأن الشاعر يحتاج إلى ارتكاب بعض الضرورات ليوائم بين الوزن والقافية والمعنى، وفي هذا الصدد يشير شعبان العبيدي إلى: «أن العرب تعاملوا مع الشعر أكثر من تعاملهم مع النثر، حيث تجد لكل قاعدة شاهدا شعريا يقدمونه حتى على أسس الكلام وأنبله وهو كلام الله سبحانه».

وقد توصل كمال شاهين إلى هذه النتيجة باعتماد آلة بحثية صّرح بها وهي علم النفس الإدراكي* ولقد عالج القضية من خلال الخطة التالية:[1]

مقدمة الكتاب: وقد ذكر فيها: السياق الذي بنى فيه مشاركته (موقفه) حيث يعود إلى الأربعينيات من القرن العشرين بعد أن بدأت البعثات المصرية تدرس علم اللغة في الجامعات الغربية، هذه القضية الخلافية هي: هل صدر النحو العربي القديم عن نظرية؟ وهل كان للنحاة القدماء منهج في درس العربية؟.

يهدف البحث إلى اكتشاف الأسس التي استند إليها اللغويون المحدثون في العالم العربي في تناولهم لهذه القضية.

أما بالنسبة للجزء الأول من الكتاب عنونه بنظرية النحو العربي القديم المشكلة وأسباب العجز، وفي الجزء الثاني فقد تناول خصائص الدرس اللغوي العربي، وتناول فيه طريقة الدرس اللغوي العربي القديم في الحصول على المعلومات وتنظيمها واستخدامها وغيرها من المواضيع التي تخص الدرس اللغوي العربي أما الجزء الثالث فقد تحدث فيه عن طرق إدراك الواقع وأيضا أثر العوامل الاجتماعية والثقافية على نمو الإدراك لدى الطفل ونظرية جون

* علم النفس الإدراكي ويسمي بعلم النفس المعرفي ويعرّف بأنّه علم دراسة العمليات المعرفية التي تتضمن استقبال المعلومات وتحليلها وتنظيمها وخزنها لوقت الحاجة أو لتوجيه استجابة الأفراد مباشرة ومن بين موضوعات هذا العلم الانتباه، الإدراك، الذاكرة، اللغة، حل المشكلات، معالجة المعلومات، الذكاء الاصطناعي... (عدنان يوسف العتوم، علم النفس المعرفي (النظرية والتطبيق)، دار المسيرة، الأردن، ط1، 1425هـ/2004 م، ص25).

[1] ينظر: كمال شاهين، نظرية النحو العربي القديم، ص7،8.

بياجيه (Jean Piaget) في نمو الإدراك لدى الطفل، أما الجزء الرابع والأخير فقد عنونه بعلوم الثقافات التقليدية وقد قسمه كذلك إلى عناوين فرعية.

والملاحظ من خلال المقدمة والخطة التي سار عليها الدكتور كمال شاهين أنه أراد أن يثبت أن الأساتذة الذين شاركوا في البحث عن نظرية النحو العربي وظّفوا آلات بحثية ليست ذات كفاية تفسيرية وأن المقاربة الأكفأ للبحث عن هذه النظرية في رأيه هي المقاربة الإدراكية وأن المشكلة أصلا لا تقع في نظام "علم اللغة" وإنما في نطاق "علم النفس الإدراكي" وبالتحديد في علم النفس اللغوي والسؤال الذي يطرح نفسه هل نظرية النحو العربي مدخلها نفسي؟ ونحن نتعامل مع نفسيات النحويين؟ وهل النحاة كانوا يتعاملون مع اللغة تعامل سيكولوجي؟

وقبل الإجابة على هذه الأسئلة لابد من وقفة مع علم النفس اللغوي فما هو إلا فرع من علم النفس الإدراكي ويطلق عليه مصطلح psychology of language، إذ ظهر هذا العلم مع نهاية القرن العشرين للدلالة على دراسة العلاقة بين علم النفس واللغة وقد عرّفه بعض العلماء في مجال علم النفس بأنه: «العلم الذي يدرس القوانين العامة للسلوك الإنساني وبالتالي فهو يمثل فرعا جديدا من فروع علم النفس يسمى علم نفس اللغة»[1].

وعرفته الباحثة النفسية جين بيركو جليسون Jean berko gleason تعريفا نفسيا لغويا «إنه العلم الذي يهتم بالكشف عن العمليات النفسية التي تقود الإنسان إلى اكتساب اللغة واستعمالها»[2].

وهدف هذا العلم خدمة علم النفس ويدرس أمراض الكلام والجوانب النفسية وكيفية علاجها وهو أوسع وأشمل من علم اللغة النفسي في حين أن هذا الأخير يدرس قضايا من مثل: الفونولوجيا، المورفولوجيا، قضايا نظم الكلام والنحو، والدلالة، ومعالجة ظواهر الكلام[3].

وعند البحث في اهتمامات علم النفس اللغوي فلم نجد من جملة أسئلة هذا العلم أنّ نظرية النّحو العربيّ من مشمولات نظره بل تنتمي إلى علم اللّغة، وبالتالي فالدكتور كمال

[1] ينظر: سعد حسن أحمد، العربية للناطقين بغيرها، مجلة معهد اللغة العربية جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، ع6، يناير 2008م، ص34،33.

[2] عبد العزيز بن إبراهيم العصيلي، علم اللغة النفسي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط1، 1427هـ/2006م، ص27.

[3] ينظر: صالح بلعيد، علم اللّغة النّفسي، دار هومة، الجزائر، دط، 2008م، ص12،11.

شاهين استخدم آلته البحثية في غير موضعها، والدليل الثاني أن الذين كتبوا في نظرية النّحو العربيّ لم يستخدموا التحليل النفسي بمعنى هل هو الوحيد الذي أدرك المدخل الحقيقي إلى الموضوع؟ نظن أنّ العكس هو الصحيح.

والملاحظ أنّ كمال شاهين في كتابه لم ينطلق من نقطة حيادية بل بدأ من نتيجة محسومة، حيث أشار في السطر السابع من المقدمة إلى المشكلة وأسباب العجز وذكر أخطاء الدرس القديم.

ولعل من بين مؤيدي كمال شاهين الدكتور "كمال بشر" الذي يرى «أنّ النّحاة القدامى لم يستطيعوا وضع نظرية عامة أو خطوط عريضة تسمح بالتحرّك في إطارها والعمل بمقتضى ما تنصّ عليه أو تشير إليه من مبادئ وأسس»[1].

أما بالنسبة لمعارضيه نجد الدكتور "حلمي خليل" والدكتور "عبده الراجحي"، فهما يصطفان مع من يرون أنّ النّحو العربيّ قائم على نظرية. ويقول عبده الراجحي: «الحق أنّنا حتى الآن أقصر قامة من مستوى التراث العربيّ ومعظم دراساتنا لا تزال تدور حول جزئيات ولم نستطع أن نضع أيدينا على الأصول العامة للمنهج ولا أن ندرس النظرية العربية في العمل اللّغوي ونحن نؤكد تأكيدًا قويّاً أن النّحو العربيّ صدر عن نظرية متناسقة متماسكة»[2].

ويرى أيضا الدكتور "حلمي خليل" في هذا الصدد: «إنّ وأغلب الظن أنّ النظرية موجودة ولكنها تحتاج إلى الكشف عنها، فليس من المعقول أنّ يقوم هذا البناء الضخم في الدرس اللّغوي العربيّ دون نظرية»[3].

ويقول أيضا: «لابد من التأني بل التردّد في نقد التفكير اللّغوي العربي دون نظرية ووصمه بأنه لا يستند إلى نظرية واضحة في دراسة اللغة...»[4].

وخلاصة القول أنّ الدكتور كمال شاهين قد ربط نظرية النحو العربي بعلم النفس الإدراكي وهذا فيه خلل منهجي وأن موقفه فيه عنف وتطرّف لأنّه انطلق من نتيجة محسومة.

---

[1] كمال محمد بشر، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر، ط9، 1986 م، ص47.

[2] كمال شاهين، نظرية النحو العربي القديم، ص56.

[3] حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، مصر، دط، 1995 م، ص195.

[4] المرجع نفسه، ص197،198.

4-2- موقف المثبتين:

وممن أقرّ بوجود نظرية للنحو العربي ودافع عنها الدكتور محمد عبد العزيز عبد الدايم* الذي طرح في كتابه "النظرية اللغوية في التراث العربي" آراءه حول النظرية بدقة حيثياتها وتصنيفاتها.

كما أشار في مقدمة كتابه إلى إيمانه القوي بوجود تراث نحوي عربي، وبأهميته القيّمة داخل تاريخ الدرس اللغوي ومسيرته الطويلة.

ويؤكد الدكتور على أنّ الاعتراف بإسهام درسنا اللغوي العربي في الدرس اللغوي العام يستدعى الوقوف على نظريات هذا الدرس وقوفا دقيقا ليسهل بذلك بيان قيمته ومقارنته بالفكر اللغوي المعاصر. وعليه فلابد من وضع تراثنا اللغوي في الإطار الفكري الواسع.

فمن خلال ما تقدم به الكاتب في كتابه أن عمله كان يقف على ما يلي:[1]

- وضع التراث العربي اللغوي في الإطار الفكري الواسع.
- الوقوف على النظرية اللغوية التي يقدمها تراثنا اللغوي على اختلاف فروعه من أصوات وصرف ونحو...
- ضرورة إعادة قراءة هذا التراث وتقديمه على النحو المناسب للسياق العلمي الراهن إذ تمثل النظريات اللغوية المعاصرة تحديا غير بسيط لتراثنا اللغوي.
- استنباط النظرية اللغوية العامة في التراث اللغوي العربي، ثم تقديم جملة واسعة من النظريات الخاصة بمختلف فروع الدرس اللغوي في التراث العربي، غير أنّه لم يحظ بتطوير واضح من القرن الرابع، حيث بُلّورت النظرية من خلال فصل الحديث عن العامل وعن الحديث عن العلل وعن القواعد النحوية نفسها... كما يحتاج تراثنا إلى ربط المفاهيم النحوية المختلفة وبخاصة مفاهيم التنظيم اللغوي ووضعها معا في إطار تنظيري واحد.

كما صرح الدكتور أنه من خلال هذا الكتاب كان يسعى إلى:[1]

---

* محمد عبد العزيز عبد الدايم: أستاذ العربية والدراسات النحوية واللغوية، رئيس قسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم جامعة القاهرة، خبير بالمجمع اللغوي بالقاهرة، عضو المجلس الأعلى للثقافة، شارك في العديد من المؤتمرات المحلية والإقليمية، دَرّسَ في العديد من الجامعات العربية والدولية، صدر له العديد من المؤلفات: نظرية الصرف العربي – دراسة في المفهوم والمنهج التحليل التوزيعي للغة العربية – السمات النحوية العربية – الوحدة التركيبية للعربية معاييرها وأنماطها (محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص382).

[1] محمد عبد العزيز الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص3،4.

- ✓ تقديم مجموعات الظواهر اللغوية: الظواهر الصوتية، الفونولوجية، الصرفية، النحوية الدلالية، الكتابية.
- ✓ تقديم الأنظمة اللغوية التي توجد في كل مجموعة من الظواهر سالفة الذكر.
- ✓ تقديم نظريات التراث اللغوي العربي في ثلاث أصناف من النظريات اللغوية وهي:

– النظرية اللغوية العامة للتراث اللغوي كله.

– النظريات الأساسية لكل فرع من فروع هذا الدرس من أصوات إلى صرف إلى نحو...

– النظريات غير الأساسية لكل فرع من فروع هذا الدرس.

وعرض الدكتور محمد عبد العزيز عبد الدايم في كتابه "النظرية اللغوية في التراث العربي" سبعة فصول ترد على النحو التالي:[2]

الفصل الأول: التنظير اللغوي.

الفصل الثاني: النظرية اللغوية العامة في التراث العربي.

الفصل الثالث: الظاهرة الصرفية وأنظمتها.

الفصل الرابع: النظرية الصرفية ومناهجها للتحليل.

الفصل الخامس: نماذج النظرية النحوية.

الفصل السادس: جهات النظرية المعجمية.

الفصل السابع: نظام الكتابة العربية ونظريتها.

حيث قدم عبد الدايم في الفصل الأول بيان خمسة مفاهيم أساسية عامة للتنظير وهي:

❖ الحالة الفردية:

يتردد كثيرا في شتى العلوم مصطلح الحالات الفردية أو القليلة أو الاستثنائية، ويستخدم ذلك لما يَرِدُ حالة مفردة أو حتى حالات قليلة وبلا نظام حاكم لها، أي يَرِدُ لما لا يخضع لقاعدة وقف عليها العلماء، بل يخرج عن كل ما قرره العلماء ومن ثَمَّ يقال لها الشواذ... أي

[1] محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص4.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص5–7.

أن الحالة الفردية هي ما ورد قليلا وبلا نظام، ويمكن التمثيل للحالة الفردية في نحونا العربي بالاستثناءات التي توصف بالشواهد الشاذة لخروجها عن نظام يمكن أن يكون حاكما لها... ومن ذلك مثلا حالات تصحيح الواو في مثل:(استحوذ، واستنوق)، مما ورد في العربية على جهة الاستثناء والشذوذ[1].

❖ **الظاهرة:**

تفيد كتب الاصطلاح بشأن الظاهرة أنّها:[2]

–ما يمكن إدراكه أو الشعور به وما يعرف عن طريق الملاحظة والتجربة والظواهر طبيعية ونفسية واجتماعية.

– الظاهرة عند " كانط " موضوع التجربة الممكنة وتقابل النومين* أو الشيء في ذاته.

ويمكن فهم الظاهرة بشكل أوضح من خلال علاقتها بالحالات الفردية، إذْ تعدُّ في الحقيقة مقابلا للحالات الفردية، فهي تتمثل في الحالات المطرِّدة أو الشائعة أو الغالبة أو الكثيرة التي تحكمها قواعد معينة... فمتى كان ثمّة ظاهرة لزم العلماء ضبط هذه الظاهرة وبيان قانونها العام، ويمكن التمثيل للحالات المطرِّدة التي تمثل ظواهر في العربية لحالات إعلال الواو في: (استقال، استقام) وغير ذلك مما يطرِّدُ على قاعدة الإعلال في العربية، ويلزم في الحقيقة التأكيد على أمرين هما:[3]

- ✓ أن مجموع الحالات الشاذة والمطردة يمثل المادة اللغوية موضوع دراسة النظرية اللغوية.
- ✓ أنّ الفرق بين الحالات الفردية أو الاستثنائية التي يقال لها الحالات الشاذة وبين الحالات المطردة التي تمثّل ظاهرة يتمثل في توفر أمرين في الظاهرة دون الحالات الشاذة هما:

- التكرار الكثير الذي يخرج هذه الحالات عن أن تكون مجرّد حالات فردية.
- خضوعها لنظام عام يحكمها.

---

[1] ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص14.

[2] مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، د ط، 1403هـ/1983م، ص114.

* النومين: عند" كانط" ما يجاوز نطاق التجربة والإدراك الحسي؛ فهو حقيقة مجردة من مسلمات العقل العملي وهو ما يقابل الظاهرة. (مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفي، ص206).

[3] محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص15.

❖ **النظام:**

يمثل النظام تلك القاعدة العامة التي تحكم الأفراد التي اطّردت وشكّلت ظاهرة ما؛ فالنظام هو ذلك القانون أو تلك القاعدة العامة التي تحكم أفراد الظاهرة، وتظهر أهمية النظام للدراسة اللغوية من حقيقة أن اللغة ترد في عمومها نظاما "من العلامات أي نماذج اصطلاحية تشير إلى شيء وراء نفسها مما يجعلها تعني شيئا"، فهي تشتمل على عدد غير قليل من الأنظمة الداخلية مثل قاعدة الإعلال التي تحكم بعض الألفاظ التي وردت بالإعلال في نحو: باع، وصام، وقاد، وقال... الخ، حيث أنّ تعدد هذه الأنظمة لا يعد تناقضا...[1]

يقول الزجاجي (ت 337هـ) عن الخروج عن نظام الإعراب بالحركات الذي يمثل النظام الأصلي للإعراب إلى نظام الإعراب بالحروف وهو نظام فرعي: «الشيء يكون له أصل يلزمه ونحو يطرد فيه، ثم يعترض لبعضه علّة تخرجه عن جمهور بابه فلا يكون ناقضا للباب»[2].

❖ **النظرية:**

توصف في حقيقة الأمر الفروض التي تقدَّم لبيان النظام الموجود في ظاهرة ما أو لوصفه أو تفسيره بالنظرية؛ فالنظرية إذا هي تلك الفروض الذهنية والعقلية التي يقدمها العلماء في استنباطهم للأنظمة التي يدرسونها، يقول بعض اللغويين في تعريف النظرية العلمية أنها: «مجموعة من الفروض متماسكة بشكل كبير أو قليل يُراد به شرح مدى الظواهر»[3].

والحقيقة أنّ النظرية هي الوجه المقابل للنظام، ذلك أن العلماء يستنتجون الأنظمة التي تشتمل عليها الظاهرة فيقدمون مجموعة من الفروض التي تصف هذه الأنظمة، وقد نصّ اللغويون المعاصرون على علاقة النظرية بالنظام وكونها جهدا ذهنيا وفكريا للغويين أنفسهم وقد وقف تراثنا العربي على مختلف الأنظمة التي تقوم في الظاهرة المدروسة نفسها عن النظرية التي تقوم في أذهان العلماء حيث تتمثل في تصورات العلماء عن هذه الأنظمة.

---

[1] ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص16.

[2] أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1399هـ/1979م، ص72.

[3] محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص17.

❖ **المنهج:**

المنهج هو الطريقة أو مجموعة الإجراءات التي تُتخذ للوصول إلى شيء محدد كأن تتخذ خطوات تحلل بها الكلمة صرفيا، وذلك أن المنهج والمنهاج يَرِد في العربية على معنى الطريق الواضح، والمنهاج الخطة المرسومة (محدثة) ومنه منهاج الدراسة ومنهاج التعليم ونحوهما ويرد في الاستعمال الوجه الواضح الذي جرى عليه الاستعمال ويسمى الطريق بالمنهج لانتقال اللفظ من استخدامه صفة إلى استخدامه للموصوف الذي كان يرد له صفة؛ فاللفظ مشتق من نهج التي تفيد الوضوح والاستبانة[1]، يقول اللسان: «طريقٌ نهجٌ بيّنٌ واضحٌ وهو النهج ومنهج الطريق وضحُه وأنهج الطريق وضُح واستبان وصار نهجاً واضحاً بيناً»[2].

أما اصطلاحا فهو:[3]

- بوجه عام وسيلة محددّة توصل إلى غاية معينة.
- المنهج العلمي خطة منظمة لعدة عمليات ذهنية أو حسية بُغية الوصول إلى كشف حقيقة أو البرهنة عليها.

ويرى اللغويون أنّ: «المناهج المستخدمة في العلوم يجب أن تُقيَّم من خلال ما إذا كانت تؤدي إلى نتائج تتوافق مع اختبار مدى شرح النظرية التي تستخدم هذه المناهج للحقائق التي تدرسها واختبار مدى مناسبة هذه النظرية للنظريات التي تتعامل مع الحقائق الأخرى المتصلة بالحقائق المدروسة»[4].

لقد حقق اللغويون العرب لنظريتهم اللغوية الشروط العامة اللازمة للنظرية العلمية الصحيحة ومن ذلك مثلا ما يلي:[5]

- التجريد والعموم هما شرطان لازمان في النحو العربي يحققهما:
  - حرصهم على القياس.
  - محاولتهم تقليل الشواهد غير القياسية.

[1] محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص20.

[2] ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ص383/2.

[3] محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص20.

[4] المرجع نفسه، ص21.

[5] ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص24.

- الاكتمال:
  - تقعيدهم بما خرج عن قاعدة العامل.
  - إخضاعهم شواذّ القراءات القواعد التي تقدمها النظرية اللغوية العربية.
- البساطة: وتظهر من خلال حرصهم على تجنب التعقيد في قواعدهم.
- الاتساق: ويتم تحقيق الاتساق بين القواعد التي تنتجها نظريتهم من خلال:
  - نصهم على ورود الاتساق في اللغة.
  - رفضهم التناقض.
  - نصهم على اعتماد اللغة المشابهة والتشاكل والتجانس بين القواعد.

وعليه نرى أنّ محمد عبد العزيز عبد الدايم استطاع أن يبرهن في كتابه على أن النحو العربي يقوم على نظرية، وبالتالي فموقفه ليس بالموقف الوجداني ولا من باب الغيرة على التراث، بل هو مبني على أسس علمية اعتمد فيها على دراسات لسانية عربية وغربية.

لقد كان النحو العربي من كبرى قضايا اللغة، الذي أثار بذلك جدلا كبيرا بين جمهور اللغويين واختلافهم حول حقيقة وجود نظرية للنحو، حيث كان كمال شاهين من بين المنكرين لوجود نظرية للنحو وقد حاول إثبات ذلك من منطلق حديث غير لغوي وهو علم النفس الإدراكي، في حين يعد الأستاذ محمد عبد العزيز عبد الدايم من أبرز المقرّين بوجود نظرية للنحو العربي وقد أثبت ذلك في كتابه "النظرية اللغوية في التراث العربي".

الفصل الأول: نظرية النحو العربي في المنوالين القديم والحديث

- أولا: نظرية النحو العربي في المنوال القديم.
- ثانيا: نظرية النحو العربي في المنوال الحديث.

أولا: نظرية النحو العربي في المنوال القديم

هناك من يرى أنّ نظرية النحو العربي القديم تقوم على أصول ثلاثة، تتمثل في السماع والإجماع والقياس وآخر يرى أنها تتمثل في السماع والقياس واستصحاب الحال ولكن الأصلين الأساسيين اللّذيْن تقوم عليهما النظرية هما السماع بالدرجة الأولى ثم يليه القياس.

1- السماع في النحو العربي

يأتي السماع في مقدمة أصول النحو، وقد اصطلح عليه بالنقل.

1-1- تعريف السماع:

أ- السماع لغة:

يعرّفه ابن منظور في لسان العرب (ت711هـ) في مادة سَمِعَ السَّمعُ: حِسُّ الأذن وفي التنزيل قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكۡرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلۡبٌ أَوۡ أَلۡقَى ٱلسَّمۡعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [1] وقال ثعلب: معناه خلاله فلم يشتغل بغيره، وقد سمعه سَمْعاً وسِمْعاً وسَماعا وسَماعة وَسَمَاعِية[2].

ويعرّفه مجمع اللغة العربية بأنّه الذكر المسموع الحسنُ الجميل، وعند علماء العربية خلاف القياس، وهو ما يُسمَعُ من العرب فيستعمل ولكن لا يقاس عليه[3].

من خلال التعريفين السابقين نلاحظ أن معنى السماع ارتبط بالكلام الذي تستحسنه الأذن.

ب- السماع اصطلاحا:

يقول الأنباري (ت 577هـ): النقل هو الكلام العربي الفصيح (المنقول بالنقل الصحيح) الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة، وعلى هذا يخرج ما جاء من كلام غير العرب من المولدين وغيرهم، وما جاء شاذا في كلامهم، نحو الجزم بـ(لن) والنصب بـ(لم) ...[4]

---

[1] سورة ق، الآية 37.

[2] ابن منظور، لسان العرب، ص193/8.

[3] مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، ص449.

[4] ينظر: أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، الإغراب في الجدل الإعراب ولمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ط 1، 1377هـ/1957م، ص81، 82.

ويعرفه السيوطي (ت 911 هـ) بقوله: «وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه محمد صلى الله عليه وسلم وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت»[1].

والسماع هو الاستماع، وهو أحد المصادر التي اعتمدها العلماء في جمع اللغة ورصد حقائقها[2].

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن السماع هو الكلام العربي الفصيح، وهو بذلك يُخْرج كل ما ليس بعربي، وكلام الله هو المقدم في الترتيب لأنه الأفصح والأبلغ على الإطلاق، ثم يأتي في المرتبة التي تليه كلام النبي صلى الله عليه وسلم، ثم كلام العرب (شعرا ونثرا) عن مسلم أو كافر لم يخالط كلامهم الأعاجم.

1-2- شروط السماع:

أ- الناقل:

اشترط العلماء في الناقل أن يكون:

- منتسبا إلى قبيلة تنتمي إلى القبائل الفصيحة (القبائل الست: قريش، تميم، أسد، هذيل وبعض كنانة وبعض طي)[3].
- غير متأثر بلغات ليست فصيحة كلغات التخوم والأعاجم[4].
- عارفا بلغته الفصحى التي يرويها وبحدودها المكانية والزمنية[5].
- عدلا، رجلا كان أو امرأة، أي ليس فاسقا أو ممن يتدين بالكذب كالخطابيّة[6].

---

[1] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تح: عبد الحكيم عطية، دار البيروني، دمشق، ط2، 1427هـ/2006م، ص39.

[2] محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالـة، بيروت، ط1، 1405هـ/1985م، ص106.

[3] محمد خان، أصول النحو العربي، مطبعة جامعة محمد خيضر، بسكرة، دط، 2012م، ص32.

[4] المرجع نفسه، ص33.

[5] الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص84، 85.

[6] المرجع نفسه، ص85.

والشروط التي لم تتحقق كلها عند كل النحاة، وإذا كانت العدالة شرطاً لازما فهي شرطا في الراوي،[1] وليس في العربي القائل.

– متواترا أي يبلغ عدد النقلة حدا لا يجوز فيه على مثلهم الكذب كنقلة القرآن والسنة وكلام العرب.

ب– المنقول:

يشترط في المنقول أن يكون:[2]

– منتميا إلى بيئة الفصاحة المحددة في المكان والزمان.

– صحيح السند، فإن انقطع فهو المرسل، وذهب بعض العلماء إلى الاستشهاد في المرسل.

– معلوم الناقل، فإن جُهل فهو المجهول، فقد أخذ به كثير من العلماء إسوة بما ورد في كتاب سيبويه (ورد فيه المجهول).

– خاليا من لغة الحواضر أو التخوم أو الأعاجم.

– مخالفا للقياس فإن وافقه فهو المطّرد، وإن خالفه فهو الشاذّ.

– والكلام في الاطّراد والشذوذ على أربعة أضرب:[3]

– مطرد في القياس والسماع معا: رفع المبتدأ أو الفاعل وهذا أقوى مراتب الكلام.

– مطرد في القياس شاذّ في السماع: نحو الماضي من يذر ويدع.

– مطرد في السماع شاذّ في القياس: نحو استحوذ واستصوب والقياس الإعلال (استحاذ واستصاب).

– شاذّ في القياس وفي السماع: كتتميم مفعول فيها عينه واو نحو ثوب مصوُون ومسك مذْوُوف.

[1] سعيد الأفغاني، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، دط،1407هـ/1987م، ص63.

[2] محمد خان، أصول النحو العربي، ص58.

[3] تمام حسان، الأصول، عالم الكتب، القاهرة، دط، 1420هـ/ 2000م، ص156.

ج- المنقول إليه:[1]

هو اللغوي أو النحوي أو دارس اللغة عموما، وكتب التراث لا تخصص له فصلا ولا تحدد ما يشترط فيه بصفة مستقلة، إنما يمكن أن نستنتج ذلك مما هو مبثوث في مؤلفاتهم وأهم شروطه:

*الكفاءة العلمية *القدرة على الاستنباط * الحذر والاحتياط.

1-3- مصادر السماع:

أ- القرآن الكريم:

هو الوحي المنزل على محمد ﷺ باللفظ الفصيح المنقول إلينا بالتواتر والمجمع على قراءاته بالطرائق التي وصلتنا، ولقد اجمع العلماء على ضبطها وتحريرها متنا وسندا[2]، وهو المتفق على الاحتجاج به وبقراءاته إذا توفرت فيها ثلاثة شروط:[3]

- صحة السند إلى الرسول ﷺ.
- موافقة الرسم العثماني.
- موافقة العربية ولو بوجه من الوجوه.

والقرآن الكريم هو النص الوحيد الذي لا يتطرق إليه الشك أبدا فهو أصح الكلام وأبلغه[4]، فحكى السيوطي في الاقتراح إجماع اللغويين على ذلك فقال: «أما القرآن الكريم فكلما ورد أنّهُ قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، وقد أطبق الناس بالقراءات»[5]. سواء كان:[6]

---

[1] محمد خان، أصول النحو العربي، ص58، 59.

[2] محمد خان، أصول النحو العربي، ص3.

[3] محمد عيد، الرواية والاستشهاد باللغة، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1976م، ص120.

[4] عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ /1997م، ص9/1.

[5] ينظر: أبو عبد الله بن الطيب الفاسي، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، تح: محمود يوسف فجال، سلسلة دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط1، 1421هـ/2000م، ص420/1.

[6] عبد الله بن سليمان العتيق، الياقوت في أصول النحو، السعودية، دط، 1429هـ، ص12.

❖ **متواترا:** وهو ما قرأ به السبعة ابن كثير، نافع بن نعيم، عبد الله بن عامر، أبو عمر بن العلاء، عاصم بن أبي النجود، حمزة بن حبيب الزيّات، الكسائي، وهو ما نقله جمع من القرّاء لا يمكن تواطئهم على الكذب عن مثلهم عددا ووصفا إلى نهاية سند القراءة، وغالب هذه القراءات على هذا الوصف ليس من قبيل الأداء كالمدود والإمالة، باعتبار تواتر الألفاظ عندهم وإن كانت طرقها آحادا.

❖ **آحادًا:** وهو ما رُوِي عن بعضهم ولم يتواتر وهو ما صحَّ سَنَدُهُ من طرق القراءة، ولكنه خالف رسم العربية ولم يكن مشهورا كالقراءات الثلاث المتممات.

والمشهور من القراءات ما صح واشتهر عند القراء ولم يبلغ درجة التواتر ووافق الرسم والعربية ولم يعد من الشاذ والغلط.

❖ **الشاذّ:** وهو ما كان غير السبعة وهي ما لم يصح سندها كقراءات التابعين (الأعمش، وابن جبير، ويحيى بن وثاب).

والقراءة الشاذة لا يقدح في الاحتجاج بها عربية قادح، فمخالفة الرسم بزيادة كلمة أو نقص لا تؤثر في صحة بناء القواعد عليها[1].

وقد كان أبو حيان الأندلسي من أشد المتحمسين للدفاع عن القراءات قال: «وكثير من النحاة يسيئون الظن بالقراءة ولا يجوز لهم ذلك»[2]، وقد قرأ نافع وابن عامر وهما من السبعة بهمز (معائش) في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ [3]، مفردها معيشة والياء فيها أصلية والأصلي لا يهمز بل يهمز الزائد نحو: صحيفة وصحائف سريرة وسرائر، وقد خطَّأ هذه القراءة كثير من النحاة منهم أبو عثمان المازني وأبو عباس المبرد وأبو جعفر النحاس، وجعلها سِيبويه همزاً على التشبيه تشبيهاً بصحائف لأنّ الحرف الأصلي يُحمل على الزائد فيعامل معاملته[4].

[1] سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص30.

[2] أبو حيان بن يوسف الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، دار الفكر، بيروت، دط، 1432هـ/2010م، ص271/4.

[3] سورة الأعراف، الآية 10.

[4] ينظر: المرجع نفسه، ص271/4.

ب- الحديث النبوي الشريف:

يقصد بالحديث الشريف أقوال الرسول ﷺ وما أمر به أن يكتب كرسائله إلى ملوك الأرض في عصره، أو كعهود أو مواثيق بينه وبين خصومه من العرب[1]، والنبي ﷺ أفصح العرب قاطبةً وأنَّ أقواله حجة في اللغة إذا ثبت أنَّها لفظ النبي نفسه، ولا يتقدمه في باب الاحتجاج إلاَّ القرآن الكريم[2].

وقد عزف الأوائل عن الاستشهاد بالحديث في تقعيد القواعد، فلم يستشهد سيبويه إلاَّ بثمانية أحاديث ولم يصّرح بنسبتها للرسول ﷺ وكذلك كان موقف الفرّاء فلم يتجاوز ثلاثة عشرة حديثاً وهكذا يقل الاستشهاد بالحديث في كتب النحاة كالمبرّد والفارسي وابن السّراج والأنباري، فإذا كانوا يختلفون في إيراده قلة وكثرة فإنهم يتفقون على عدم جعله شاهدا لغويا في النحو، غير أنَّ الأمر يختلف في بيئة الأندلس فاحتج بالحديث السهيلي وابن خروف وابن مالك حيث بلغت شواهده مئة واثنان وثلاثون حديثاً وقد آثر النحاة بعده كالمرادي وابن هشام وابن عقيل.

فالنحاة القدامى لم يصرّحوا بالأسباب التي جعلتهم لا يستشهدون بالحديث، وقد اجتهد المتأخرون في البحث عن الأسباب التي جعلتهم لا يعتمدون شواهد منه فقال أبو حيّان في هذا الشأن: «إنما تركه العلماء لعدم وثوقهم أنَّ ذلك لفظ الرسول ﷺ، إذْ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية».

وإنما كان ذلك لأمرين:[3]

❖ جواز رواية الحديث بالمعنى: فنجد قصة واحدة جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم لم تنقل بتلك الألفاظ جميعها نحو: «زوجتكما بما معك من القرآن» و«ملكتكما بما معك من القرآن» و«خذها بما معك من القرآن» فنعلم يقيناً أنَّ ﷺ لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ أتت الرواة بالمعنى ولم تأتي بلفظه لان العبرة في رواية الحديث هي المعنى.

❖ كثرة وقوع اللحن لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب، ولم يتعلموا لسان العرب بصناعة النحو فوقع في روايتهم.

---

[1] محمد خان، أصول النحو العربي، ص34.

[2] محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، بيروت، ط1، 1987م، ص35.

[3] ينظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص44.

ج- كلام العرب:

هو المصدر الثالث من مصادر المادة اللغوية المسموعة عن العرب، والمقصود به ما أُثر عنهم من شعر ونثر قبل الإسلام وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين وشيوع اللحن[1]، ويحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم حتى ولو كانوا كفارا، ولو كان في ألفاظهم غرابة أو تنافر[2].

ولقد آثروا جيد الشعر من جيد النثر، ذلك بأن الشعر كان ديوان العرب فيه أخبارهم وأيامهم وأفراحهم وأحزانهم وأخلاقهم، وسهل في الحفظ واللسان له أضبط، والقلب إليه أنشط.

فلما أراد العلماء أن يجمعوا المادة اللغوية من المرويات النثرية لكي يستنبطوا منها القواعد والأحكام اختطوا لذلك خطة لا يحيدون عنها: أن يجمعوا اللغة من مصادرها الأصلية، ويأخذوها من منابعها الصافية الخالية من شوائب العجمة، فحددوا لذلك زمانا ومكاناً[3].

❖ أما المكان فاتخذوا له طريقين:[4]

✓ الأخذ من أعراب البادية بالرحلة إليهم، أو ممن قد وفد من الأعراب عليهم، فمشافهة الأعراب كانت سبيلاً إلى جمع اللغة.

✓ الأخذ عن فصحاء الحضر وهم فئتان:

- فئة من الأعراب البداة اتخذت من ضواحي المدن الكبرى بالعراق مستقرا لها ومقاما فظلوا بمنحى عن الاختلاط بالأعاجم والمولدين، فسَلِمتْ لهم لغتهم.
- فئة من أهل الحضر صحت عن اللغويين والنحاة سليقتهم واستقامت ألسنتهم بما حفظوا من قرآن وشعر ومرويات مأثورة.

❖ وأما الزمان الذي حددوه لأخذ اللغة عن المرويات النثرية سواء أكانت مأخوذة عن أعراب البادية أم عن الفصحاء الحضر فقد حددوه بنحو ثلاثة مئة سنة منها مائة وخمسون قبل الإسلام ومائة وخمسون بعده.

---

[1] محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ص57.

[2] عبد الله بن سليمان العتيق، الياقوت في أصول النحو، ص13.

[3] ينظر: محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ص57.

[4] ينظر: المرجع نفسه، ص59، 60.

2- القياس في النحو العربي

لقد بيّنا سابقاً أن السماع هو الأصل الأول من أصول النحو العربي ويأتي مباشرة بعده القياس، وهو مصطلح له نسب عريق في أعمال النحويين، وهما في الحقيقة يمثلان نظرية النحو العربي.

2-1- تعريف القياس

أ-**القياس لغة:** ورد في لسان العرب في مادة قيس: قاس الشيء يَقيسُه قَيْساً وقياساً واقْتاسَه وقيَّسه، إذ قدّره على مثاله... والمقياس: المقدار وهو أيضا ما قِيس به[1].

وجاء أيضا في الوجيز: قاس الشيء بغيره، وعلى غيره، وإليه قياساً: قدَّره على مثاله فهو قائس.

قايَسَ الشيء قياساً ومقايَسة: قدّره بكذا وكذا...والقياس في (اللغة) حمل الشيء على نظيره... وفي (الفقه) حملُ فرع على أصل لعلة مشتركة بينهما، كالحكم بتحريم شراب مسكر حملا على الخمر لاشتراكهما في علة التحريم، وهي الإسكار[2].

وهذان التعريفان يشتركان ويتفقان في كون القياس هو أن أقدر شيئا على ما يشبهه.

ب- **القياس اصطلاحاً:** القياس هو أحد المصادر الأربعة التي بني عليها علم النحو... وهو محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية وحمل كلامنا على كلامهم في صَوغ أصول المادة وفروعها وضبط الحرف وترتيب كلماتها[3].

أو هو إلحاق مسألة ليس لها حكم معيّن بمسألة لها حكم مع ملاحظة ما بين المسألتين من تشابه يستدعي قياس إحداهما على الأخرى[4].

كما عرفه الأنباري (ت 577هـ) في رسالته الإغراب في جدل الإعراب، القياس: «هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، ص226/6.

[2] مجمع اللغة العربية، معجم الوجيز، ص522، 523.

[3] محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص191.

[4] المرجع نفسه، ص191.

مكان وإن لم يكن كل ذلك منقولا عنهم، وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولا عليه»[1].

وعرفه أيضا في كتابه لمع الأدلة: «هو حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع» وقيل: «هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع» وقيل: «هو اعتبار الشيء بجامع»[2] ولابد لكل قياس من أربعة أركان: أصل وفرع وعلة وحكم.

كما عرّفه مهدي المخزومي في كتابه "في النحو العربي نقد وتوجيه " بقوله: «القياس هو حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يُسمع على ما سُمع، وحمل ما يجد من تعبير على ما اختزنته الذاكرة، وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عُرفت أو سُمعت»[3]. والملاحظ أن مجمل التعريفات السابقة تشير إلى أنّ القياس إلحاق مسألة غير معروفة بمسألة معروفة وذلك لعلّه جامعة بينهما فتأخذ الأولى حكم الثانية.

والمتتبع لتاريخ النحو العربي ونشأته بإمكانه معرفة أن أول المهتمين بهذا الموضوع عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي فقد أسّس استخدام القياس في اللغة حتى أنه قيل فيه: «كان أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل» وقال ابن سلّام: «وقلت أنا ليونس: هل سمعت من ابن أبي إسحاق شيئا؟ قال: سألته يوماً هل سمعت أحداً يقول الصَّويق يريدُ السويق؟ قال بنو تميم تقول ذلك، عليك بباب في النَّحو ينقاس»[4].

يقول عنه ابن جني «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول وإنما سمعت بعضها فقست عليه غيره»[5]، فإذا سمعت قام زيد فقلت قام خالد أو أحمد أو عمر.

ولقد حذا ابن جني حذو أستاذه الفارسي في تعميم القياس وتوسيع طرق الاشتقاق[6] ليشمل النثر والشعر فقال: «إنّ لنا أن نقيس منثورنا على منثور العرب، وأن نقيس شعرنا

---

[1] الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص45.

[2] المرجع نفسه، ص93.

[3] مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1406هـ/1986 م، ص20.

[4] محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط1، 1400هـ/1980م، ص343.

[5] سعيد الأفغاني، في أصول النحو، الجامعة السورية، دمشق، ط2، 1376هـ/1957م، ص70.

[6] المرجع نفسه، ص86.

على شعرهم، وفي هذا المجال يُجيز للشاعر أن يأتي بكل الاستعمالات الواردة فيما يسمى بضرائر الشعر، ولا حرج عليه في ذلك فهو في هذا المنحى يتقرب شيئا ما من مذهب الكوفيين»[1].

ولم يتخذ ابن جني القياس مذهبا لنفسه فحسب بل كان يغري به ويدعو إليه ويحض عليه ويبيح فيه الارتجال فيقول: «للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يُلو بنص أو ينتهك حرمة شرع»[2].

وقال أيضا: «مسألة واحدة من القياس، أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس». وقال أيضا: «الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ»[3].

وقد تحدث السيوطي عن القياس مشيراً لمكانته وأهميته بالنسبة لبقية أدلة النحو، فالقياس «هو معظم أدلة النحو، والمعوَّل في غالب مسائله عليه»، ولهذا قيل في حدِّه: «أنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب»[4]. كما قال عنه صاحب المستوفي: «كلُّ عِلمٍ، فبعضه مأخوذ بالسماع والنصوص وبعضه بالاستنباط والقياس، وبعضه بالانتزاع من علم آخر»[5].

2-2- أقسام القياس:

اختلف النحاة في تقسيم القياس وذلك بحسب اعتبارات عدة منها:

بحسب العلة (قياس شبه – قياس علة – قياس طرد)، أما بحسب الاستعمال فهم (قياس مطرد – قياس شاذ)، أما باعتبار اللفظ والمعنى فهو قياس معنوي وقياس لفظي. أما باعتبار المقيس والمقيس عليه، فقد ذكر السيوطي (ت 911هـ) أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب نوردها كما يلي:[6]

---

[1] محمد مختار ولد أبّاه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1429هـ/2008م، ص203.

[2] سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص87.

[3] ابن جني، الخصائص، ص12،88.

[4] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص79.

[5] المرجع نفسه، ص79.

[6] المرجع نفسه، ص85.

- حمل فرع على أصل.
- حمل نظير على نظير.
- حمل أصل على فرع.
- حمل ضد على ضد.

وينبغي أن يسمى الأول والثالث قياس المساوى[1]، وهو أن تكون العلة في الفرع والأصل على السواء[2]، ومن أمثلة الضرب الأول: إعلال الجمع وتصحيحه حملا على المفرد نحو زِوَجة وثِوَرة في زوج وثور[3]، ومن أمثلة الثالث (حمل نظير على نظير في اللفظ والمعنى) مثل اسم التفضيل و(أَفْعِل) في التعجب، فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بـ(أفْعل) في التعجب وزنا وأصلا وإفادة للمبالغة وأجازوا تصغير (أفعِل) في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل في ذلك[4].

كما ينبغي أيضا أن يسمى الثاني قياس الأوْلى، وهو أن تكون العلة في الفرع أقوى منها في الأصل[5]، ومن أمثلة: إعلال المصدر لإعلال فعله وتصحيحه لصحته، كـ (قمت قياماً) و(قاومْت قواماً)[6].

أما بالنسبة للضرب الرابع من أضرب القياس (حمل نقيض على نقيض): فهو كذلك يسمى بقياس الأدْوَان، وهو أن تكون العلة في الفرع أضعف منها في الأصل[7]، ومن أمثلته النصب بلم حملا على الجزم بلن، فإن الأولى لنفي الماضي والثاني لنفي المستقبل[8].

---

[1] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص85.

[2] محمد الخضر الحسين الجزائري، القياس في اللغة العربية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، دط، 1986م، ص31.

[3] ينظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص85.

[4] المرجع نفسه، ص90.

[5] محمد الخضر الحسين الجزائري، القياس في اللغة العربية، ص31.

[6] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص85.

[7] محمد الخضر الحسين الجزائري، القياس في اللغة العربية، ص31.

[8] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص90.

2-3- أركان القياس:

للقياس أربعة أركان وهي: المقيس عليه (الأصل)، المقيس (الفرع)، العلة (الجامع)، الحكم.

***المقيس عليه:** عند النحاة هو النصوص اللغوية المنقولة عن العرب الذين يحتج بكلامهم سواء كان النقل سماعاً أو رواية، مشافهة أم تدوينا ليبنى عليها حكم المقيس[1].

***المقيس:** هو المحمول على الكلام العرب تركيبا أو حكماً[2]، ألا ترى أنك إذا سمعت قام زيد أجزت أنت "ظرف خالد"، "وحمق بشر" وكان ما قسته عربيا كالذي قسته عليه لأنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ومفعول، وإنما سمعت بعضا فجعلته أصلا وقست عليه ما لم تسمع[3]، والمقيس نوعان: غير مسموع عن العرب ومسموع غير مطرد، فالأول ما تكلمت به العرب وكان مشكلا فأحوج إلى أن يُبحث عن أصوله وتقديراته، والثاني ما قيس على كلامهم[4].

***العلة:** هي الركن الثالث من أركان القياس، لا يتم إلا به إذ لا بد لإلحاق المقيس بالمقيس عليه من جامع يأخذ على أساسه المقيس حكم المقيس عليه، ولقد أطلق الأنباري على هذه العلاقة مصطلح (الجامع) وهو ما يجمع بين المقيس والمقيس عليه وهو أحد الثلاثة:

علة وشبه وطرد وعلى هذا الأساس قسم الأنباري القياس تبعاً لذلك الجامع إلى ثلاثة أقسام وهي: قياس علة وقياس شبه وقياس طرد[5].

***الحكم:** هو ثمرة القياس وغايته، وهو إلحاق المقيس بالمقيس عليه يتضمن حكمه، لذا فإن الحكم عند النحاة ينقسم إلى ستة:[6]

---

[1] سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، دار الشروق، عمان، ط1، 1997م، ص20.

[2] المرجع نفسه، ص25.

[3] ابن جني، المنصف في شرح كتاب التصريف، تح: إبراهيم مصطفي وعبد الله الأمين، إدارة إحياء التراث القديم، القاهرة، ط1، 1373هـ/1954م، ص180.

[4] ينظر: تمام حسان، الأصول، ص161.

[5] ينظر: محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، دار السلام، مصر، ط1، 1427هـ/2006م، ص333.

[6] سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، ص34.

* الواجب: كرفع الفاعل وتأخيره عن الفعل، ونصب المفعول وجر المضاف إليه، وتنكير الحال والتمييز وغير ذلك.

* الممنوع: كأضداد ما ذكر في الواجب.

* الحسن: كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض[1]، نحو قول الشاعر زهير بن أبي سلمى:[2]

وإنْ أتاهُ خَليلٌ يوم مسألة يقول لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

* القبيح: كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط مضارع[3]، كقول الشاعر: [4]

يا أقرعُ بن حابس يا أقرعُ إنّك إنْ يُصْرَعْ أخُوكَ تُصرَعُ

* خلاف الأولى: كتقديم الفاعل في نحو: ضرب غلامه زيداً.

* جائز على السواء: كحذف المبتدأ أو الخبر وإثباتها حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى[5].

ومن أمثلة القياس ما جاء في كتاب لمع الأدلة لأبي البركات الأنباري، وذلك مثل أن تركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسم فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجري على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد...[6]

يعد استخدام القياس من الأسس المنهجية المستخدمة في دراسة اللغة وقد أخذ به اللغويون جميعا[7]، كما أن البصريين والكوفيين اعتمدوا عليه على السواء في بناء قواعدهم

[1] سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، ص34.

[2] حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، ط1، 2001م، ص163.

[3] سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، ص34.

[4] حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص163.

[5] سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، ص34.

[6] أبو البركات الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص93.

[7] محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، منشورات دار مكتبة الحياة، لبنان ط1، 1400هـ/1980م، ص343.

غير أن قياسات البصريين أكثر دقة وأشد إحكاماً من قياسات البصريين أكثر دقة وأشد إحكاما من قياسات الكوفيين، والقياس في عمومه هو مصدر الكثير من القواعد النحوية[1]، ولعل أهم وظائف القياس التي لم يشير إليها تاريخ النحو العربي ولا نحاته ولكنها تستنبط من كلامهم وألوان أقيستهم هي: الاستنباط والتعليل والرفض[2].

وفائدة القياس أنه يغني المتكلم عن سماع كل ما يقوله العرب، لأنه يستطيع أن يصوغ المضارع وأسماء الفاعلين والمصادر ونحوها متبعاً قياس الكلمات على نظائرها وإن لم يسمع ذلك[3]، وترجع أهمية القياس إلى كونه عملية عقلية فطرية يقوم بها أفراد الجماعة اللغوية فيحصل عن طريق اكتساب اللغة كما أنه يعد عملية إبداعية بحيث يضيف إلى اللغة صيغا وتراكيب لم تعرفها من قبل، بالإضافة إلى ذلك فهو يحافظ على الصيغ والتراكيب المعروفة من قبل[4]، ويقول في هذا الصدد محمد الخضر الحسين: «ولو صح أن يضع الواضع لكل معنى لفظا يختص به لكان الحرج الذي تقع فيه اللغة أن تضيق المجلدات الضخمة عن تدوينها، ويتعذر على البشر حفظ ما يكفي على اختلاف فنونها وتباين وجوهها، فالقياس طريق يسهل به القيام على اللغة، ووسيلة تمكن الإنسان من النطق بآلاف من الكلام والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل، أو يحتاج في الوثوق من صحة عربيتها إلى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين لمنثور العرب ومنظومها»[5].

---

[1] ينظر: سمير نجيب البلدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص191.

[2] ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، الدار البيضاء، ط2، 1983م، ص92.

[3] خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، دط، 1394هـ/1974م، ص223.

[4] ينظر: محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1415هـ/1995م، ص23.

[5] المرجع نفسه، ص23.

ثانيا: نظرية النحو العربي في المنوال الحديث (نظرية الهوامش المتتابعة)

نودّ في هذا المبحث أن نشير إلى أنَّ دراستنا لا تعتمد على دراسات سابقة في هذه النظرية بالذات، فهي مقاربة أولى تجتهد في تقديمها وتحليلها وبيان قيمتها العلمية والمنهجية، فهي منوال منهجي تقدم به الأستاذ محمد عبد العزيز عبد الدايم الذي قصد به المشاركة في الإجابة على السؤال الكبير حقيقة وجود نظرية النحو العربي.

1- نظرية الهوامش المتتابعة

تعد نظرية الهوامش منهجاً تصنيفياً يعالج اضطراب المادة المروية من خلال وضع هامش بعد هامش[1]، حيث يقوم بناء هذه النظرية بالأساس على معيار التصنيف، فالتصنيف يعدّ إجراء أساسيا في أي علم من العلوم، وهو في العلوم اللغوية من أهم الأدوات المنهجية التي يعتمدها الباحثون في وصف اللغة بمستوياتها المختلفة...، وتأتي الضوابط التي يضعها علم اللغة المعرفي لآليات التصنيف عند الإنسان مشابهة إلى حد كبير ما اعتمده نحاة العربية في وصفهم الظاهرة اللغوية وتقعيد قواعدها [2]، ومن هذا المنطق أشار محمد عبد العزيز عبد الدايم في كتابه "النظرية اللغوية في التراث العربي " أنه يمكن تسمية هذه التصنيفات بمنهج التصنيفات المتتابعة، القائمة بدورها على تصنيف الشاهد. فالشاهد قول عربي شعراً أو نثراً قيل في عصر الاحتجاج يُورَدُ للاحتجاج به على قول أو رأي أو قاعدة لغوية، وهو بعبارة أخرى جملة من كلام العرب أو ما جرى مجراه كالقرآن الكريم، تتسم بمواصفات معنية وتقوم دليلاً على استخدام العرب لفظاً أو معنىً أو نسقاً في نظمٍ أو كلام[3]، حيث يقوم تصنيف الشاهد على معايير ثلاثة:[4]

- معيار اللغة التي يمثلها الشاهد ويقوم هذا المعيار على الصنف المروي وتنقسم هذه المرويات وفق هذا المعيار إلى اللغة المردودة والعربية الخاصة والعربية المشتركة.

---

[1] ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص83.

[2] لطيفة إبراهيم النجار، آليات التصنيف اللغوي، مجلة جامعة الملك سعود، السعودية، كلية الآداب، ع17، 1425هـ/2004م، ص1.

[3] نورة ناهر ضيف الله الحربي، الشذوذ في الشاهد الشعري بين الدلالة والاستعمال شواهد سيبويه نموذجا، مذكرة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 1434هـ/ 2013م، ص13.

[4] ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص72، 73.

- معيار نسبة الشاهد بالنسبة للمادة المروية.
- معيار وجود نظام وقاعدة في الشاهد وعدم وجود ذلك.

كما تضم نظرية الهوامش المتتابعة عدة هوامش تشكل الهيكل العام ككل.

1-1- النظرية الأساسية:

نقصد بها تلك النظرية التي تعالج فرعا من فروع الدرس اللغوي بشكل أساسي والتي تخضع لها معظم قواعد فروع الدرس اللغوي التي تخصه[1].

كما تتمثل النظرية الأساسية النحوية في المفهوم الأساس والمحور في تحليل النحاة لتركيب العربية النحوي في مفهوم العمل[2]، وعليه تشير بعض الدراسات إلى انحصار نظرية النحو في نظرية العامل حيث تذكر الدراسة أنّ "بين النحو ونظرية العامل شيئا من الترادف"[3].

وتضم النظرية الأساسية اللغة المشتركة القياسية التي يقابلها مصطلح الاطّراد في التراث العربي، وتُوصف شواهد هذه النظرية بالشيوع والكثرة والغلبة. فالاطّراد في اللغة (التتابع والاستمرار)، فاطّرد الأمر يعني جريانه على طريقة واحدة بشكل مستمر، كما يعني أيضاً (الاستقامة) يقال أمرٌ مطّرد مستقيم على جهته[4].

أما معنى الاطَراد في النحو فمأخوذ من المعنى اللغوي الأوّل، ويقصد به ما تتابع من الكلام وجرى على قواعد النحو والصرف، قال ابن جني في الخصائص: «فجعل أهل علم الإعراب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطّرداً»[5]. وقد يفهم من المعنى الاصطلاحي المعنى اللغوي الثاني (الاستقامة) لأنَّ ما جرى على قواعد النحو والصرف من الكلام يعدُّ مستقيما[6].

---

[1] محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص57.

[2] المرجع نفسه، ص238.

[3] حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2000م، ص146.

[4] ينظر: دكوري ماسيري، نظرية الاطراد والشذوذ في النحو العربي وموقف المحدثين، (مقال) قسم اللغة العربية، كلية اللغات، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، ص1.

[5] ابن جني، الخصائص، ص97/1.

[6] دكوري ماسيري، نظرية الاطراد والشذوذ في النحو العربي وموقف المحدثين، ص1.

والاطّراد في النحو أيضاً أن تستمر الظاهرة اللغوية على وتيرة واحدة، فلا يشذّ منه إلا ما ندر، بغض النظر عن مصدر ورود تلك الظاهرة؛ ككلمة استقام فقد اطَّرد فيها ونظائرها الإعلال بقلب الواو ألفا؛ فاستمرارية الحالة على طريقة واحدة هي الاطّراد وعكسه الشذوذ[1].

مثال ذلك:

استقوَمَ ⟵ استقام إعلال بقلب الواو ألفاً.

يُقوِمُ ⟵ يقيم إعلال بقلب الواو ياءً.

وتعدُّ النظرية الأساسية النواة (البؤرة) التي تُبنى على أساسها النظريات النحوية (الهوامش).

1-2- النظريات غير الأساسية:

وهي تلك النظريات الأخرى التي تَرِدُ تكميلا للنظريات الأساسية أو بديلا منها، وتضم النظريات غير الأساسية اللغة المشتركة غير القياسية (السماعية)، إذ تتم معالجة أية مادة لغوية مروية تحت مفاهيم تتصل بردّ بعضها تحت ما يعرف باللحن والخطأ والتصحيف والتحريف والوهم... إلخ، كما يتم إخراج بعض المسموع المقبول من دائرة العربية المشتركة وقصره على العربية المقبولة الخاصة، وذلك من خلال وصف بعض المسموع بأنه خاص بقبيلة (اللهجة) ووُصف بعض آخر بأنه خاص بلغة الشعر (ضرورة)[2].

والنظريات النحوية غير الأساسية تمثل نظريات تنضاف إلى نظرية العامل وهي في ثلاثة أنماط فرعية تُكَمِل نظرية العمل أو تَرِدُ بديلا عنها أو تَرِد من قبيل تداخل الأنظمة[3].

أ- هامش النظرية التكميلية:

هي تلك النظريات التي تطوع التركيب حتى يقع تحت نظرية العمل، وقد جاءت هذه النظرية استثناء على نظرية العمل الخاصة بالعلاقة النحوية وعناصرها[4]، وتمثل النظرية

---

[1] دكوري ماسيري، تطبيقات الاطراد والشذوذ عند أبي بركات الأنباري من خلال كتابه الإنصاف (حجيته وصوره)، مجلة جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، ع 11، 2015م، ص642.

[2] ينظر: عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص58.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص239.

[4] عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص242.

المكملة اللغة غير القياسية سماعية أو شاذة، ومن أبرز أنظمتها الحذف، الزيادة، التنازع، النيابة، الاشتعال...[1]

ب- هامش النظرية البديلة:

تتمثل في المفاهيم التي لا يراد بها معالجة الخروج على مفهوم العامل ولا تطويع التركيب لقواعد وتفصيلات نظرية العامل، وإنما يراد بها تفسير التركيب على وجه خارج تماما عن العمل[2]، ومن ذلك مفاهيم الإتباع والمناسبة والتخفيف وكثرة الاستعمال، إذ تذهب هذه المفاهيم مذهبا مغايرا لمذهب العامل في تفسير التركيب الوارد.

فنظام الإتباع مثلا لا يطَوِع التركيب لنظام العامل وإنما يقدم بديلا له، ويقول ابن جني في إعراب قوله تعالى: "الحمدُ لُلّه" بضمِّ الدال واللام في قراءة إبراهيم بن أبي عبلة[3] وبكسرهما في قراءة زيد بن علي و الحسن البصري – رحمه الله تعالى–[4] « وكلاهما شاذٌ في الاستعمال والقياس ؛ إلاّ أنّ من وراء ذلك ما أذكره لك وهو: أن هذا اللفظ كثرُ في كلامهم وشاع استعماله، وهم لما كثر استعماله أشدّ تغييراً... فلما اطّرد هذا ونحوه لكثرة استعماله أتبعوا أحد الصوتين الآخرين وشبهوهما بالجزء الواحد، وإن كانا جملة من مبتدأ وخبر فصارت "الحمدُ لُلّهِ" كعُنُق وطُنُب و "الحمدِ لِلهِ " كإِبَل و إِطِّل»[5].

والإتباع يحاول بهذا أن يقدم تفسيرا لورود الكسرة فيما حقه الضمة إذا ما حلّلناه وفق نظرية العامل، فليس في الإتباع أدنى إخضاع للتركيب لنظرية العامل، وإنما هو تفسير بديل عنها. ويمكن التماس النظريات البديلة في التفسيرات الصوتية التي تقدَم للحركات في العربية كحركة المناسبة.

والطريف أنَّ المناسبة أثْبَتُ في التركيب من الحركة التي ترد وفق نظرية العامل إذ تمنع حركة الإعراب من الظهور، كما تُعَد المناسبة وغيرها من بدائل العامل مفاهيم معترضة عند النحاة بدليل إقرارهم النظام الأساسي رغم وجود النظام البديل يعربون مثلاً: مرفوع على

---

[1] المرجع نفسه، ص238.

[2] محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص239.

[3] عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2000م، ص4/1.

[4] المرجع نفسه، ص4/1.

[5] ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي نجدي ناصف وآخرون، دار سزكين للطباعة والنشر، السعودية، ط2، 1406هـ/1986م، ص37/1.

الفاعلية منع من ظهور الضمة حركة المناسبة، أي أنهم يقرّون بنظام الرفع على الفاعلية الأساسي ونظام المناسبة المعترض عليه[1].

عدّ اللغويون كلاّ من الضرورة واللهجة في هذا التصنيف من باب واحد، هو اللغة الخاصة لا المشتركة، وأنّ موقفهم من لغة الشعر (الضرورة) تمثل في عدّها نوعا خاصا من اللغة ورفضهم إخضاعها للقواعد والأحكام العامة للغة المشتركة وقواعدها[2].

يقول سيبويه في الكتاب "باب ما يحتمل الشعر": «اعلم أنّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء لأنها أسماء، وحذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفا»[3].

وعلى هذا الكلام فإنه يمكن تحديد رأي سيبويه في ضرورة الشعر بأنها ما يجوز للشاعر في شعره مما لا يجوز له في الكلام بشرطين:[4]

- أن يضطر إلى ذلك ولا يجد عنه مندوحة أي مخلّص.
- أنّ يكون في ذلك رد فرع إلى أصل أو تشبيه غير جائز بجائز.

وتختلف الضرورة عند النحاة عن اللحن والخطأ، لأن مرتكبها إنما يحاول وجها من وجوه القياس أو يراجع أصلا متروكا من أصول اللغة[5].

كما اعتبر اللغويون لغات القبائل (اللهجات) قسماً خاصا من العربية كونها النوع الثاني من اللغة الخاصة وتشترك مع الضرورة في عدم إخضاعها لقواعد اللغة المشتركة.

والملاحظ أن التكميل قد مسّ هامش اللغة الخاصة من ذلك اللهجة التي كمّل بها اللغويون العرب قواعدهم كلغة تميم وهذيل وطي باعتبارها لهجات مزاحمة للغة قريش (اللغة المشتركة القياسية)، والدليل على ذلك قول بن مالك في الألفية: (والشين فيها عن تميم كسره)، (وهكذا ذو عند طيء شهر)، (هُذَيل انقلابها ياء حسنْ).

---

[1] محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص240.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص82.

[3] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408ه/1988م، ص26/1.

[4] محمد حماسة عبد اللطيف، لغة الشعر (دراسة في الضرورة الشعرية)، دار الشروق، بيروت، ط1، 1416ه/1996م، ص93.

[5] محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص77.

ج- هامش الأنظمة المتداخلة:

هي ما تعالج بعض الشواهد التي تعكس تداخلا بين الأنظمة في ذهن المتكلم، ومن ذلك مفهوم الوهم ومفاهيم الغلط والنسيان والبداء التي تذكر في باب البدل، وكذلك مفهوم الجار على الجوار، وهي لا تعكس تخطئة للعرب من حيث ضعف الملكة اللغوية وإنما عروض الوهم الذي يردُ على آيَّة ملكة كائنة ما كانت هذه الملكة، وتتصل هذه المفاهيم بالجانب النفسي لمتكلم اللغة أو سيكولوجيا اللغة النظرية[1].

إذ أخرج اللغويون ما لم يتيقنوا من عربيته، وجعلوه خارج دائرة العربية ليمثل اللغة المردودة.

[1] محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص241.

البناء العام لنظرية الهوامش المتتابعة (التصنيفات المتتابعة):[1]

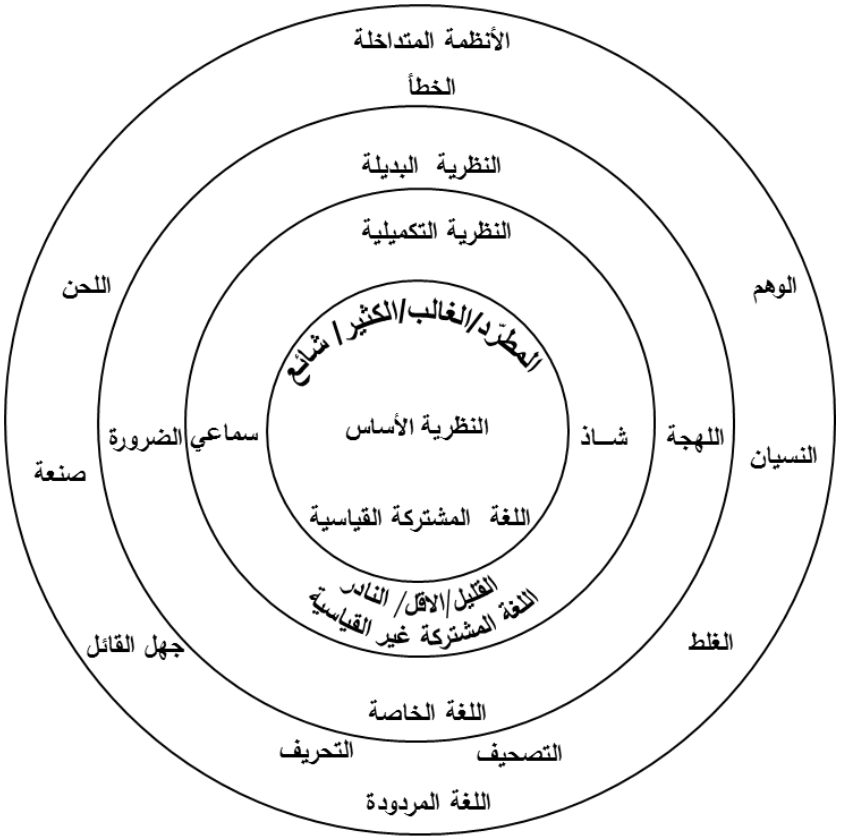

- ❖ إن هذا الرسم يُبيّن علاقة النظريات النحوية بعضها ببعض، وأنها تُصنف في ضوء هذه العلاقة إلى نظريات أساسية وأخرى مكملة وثالثة بديلة.
- ❖ دائرة صغرى في قلب المخطط تمثل النظرية الأساسية للغة.
- ❖ هامش أول يتمثل في النظرية المكملة والتي تضم الأنظمة:(الحذف، الزيادة، التنازع، الاشتغال، النيابة، الحمل على الأصل أو اللفظ أو المعنى أو النظير أو النقيض...).
- ❖ هامش ثان يمثل النظرية البديلة ويشمل اللغة الخاصة (اللهجة والضرورة).
- ❖ هامش ثالث يمثل الأنظمة المتداخلة مثل: (اللحن، الوهم، الخطأ...).

[1] المرجع نفسه، ص79.

خلاصة الفصل الأول:

تقوم نظرية النحو العربي في المنوال القديم على دعامتين أساسيتين السماع والقياس وهذا الأخير هو الدليل الثاني من أدلة النحو العربي والمعول عليه لذلك قيل فيه: النحو كله قياس، لمحافظته على اللغة إذ اعتمده النحاة أساساً في بحوثهم لأنّه يستحيل أن تكون اللغة كلها تعليما وسماعا.

تتجسد نظرية النحو العربي في المنوال الحديث في نظرية الهوامش المتتابعة القائمة على منهجي التصنيف والتحليل، حيث يمكن تسميتها أيضا بمنهج التصنيفات المتتابعة لقيامهم بعدة عمليات تصفية متتابعة، فبهذا يضع التصنيف منظومة عامة جامعة للمفاهيم النحوية المختلفة التي لم تجمع معا في إطار واحد.

ولقد قدم النحاة في دراستهم للشواهد نموذجا تصنيفا متقدما حيث لم يجعلوا شواهد المستوى الواحد على ضرب واحد وإنما جعلوها على أصناف عدة، كما عالج اللغويون اضطراب المادة المروية بوضع هامش بعد هامش حتى استقامت لهم القواعد على ما وضعوا من نظرية أساسية للتركيب النحوي، فلا يعتبر هذا التصنيف معياريا بقدر ما هو تصنيفي إذ وصف بعض الشواهد بالضرورة لا يعني أن لغة الشعر دون المشتركة وقوانينها.

تتمثل المستويات المختلفة التي وضعها النحاة العرب للمادة اللغوية فيما يلي:

- مستوى اللغة العربية المقبولة ويندرج تحته:
  - مستوى العربية المشتركة (سماعية/ قياسية).
  - مستوى العربية الخاصة (لهجة/ ضرورة).
- مستوى اللغة المردودة.

الفصل الثاني: النظرية التكميلية بين التنظير والتطبيق

أولا: التنظير للنظرية التكميلية

ثانيا: التطبيق في النظرية التكميلية

أولا: التنظير للنظرية التكميلية

1- مفهوم النظرية التكميلية

التكميل لغة:

جاء في معجم العين كَمَلَ الشيء يكْملُ كمالاً، والكمالُ التّمام الذي يجزأ منه أجزأه، وأكملت الشيء أجملته وأتممته[1].

ويقال: كَمَلَ، وكَمُل الشيء كُمولاً، تمت أجزاءه أو صفاته، وأكمل الشيء أتمّه وكمّل الشيء أكمله، وفي التنزيل العزيز في سورة المائدة قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ﴾[2].

النظرية التكميلية هي إحدى النظريات النحوية التي تكّمل النظرية الأساس، وتعالج الخروج عنها، ومن ذاك سميت النظرية بالتكميلية لأن النحويون تمّموا بها قواعدهم.

وهي تلك النظريات التي تطوّع التركيب حتى يقع تحت نظرية العامل، وذلك نحو الحذف والتضمين والاتساع والنيابة وصور الحمل على المعنى أو اللفظ أو النظير أو النقيض والزيادة والتنازع والاشتغال... الخ[3]، وهذه النظرية تمثل اللغة المشتركة غير القياسية سواء كانت سماعية أو شاذة، فكلاهما وُضِعت له قاعدة لكن لا يقاس عليها.

فكل من السماعية والشاذّة ترِدُ معها أحكام القليل والأقل والنادر، أما القليل فقد عرّفه ابن جنّي بقوله: «أمّا ضعف الشيء في القياس وقلته في الاستعمال فقد يجيء منه الشيء إلاّ أنَّه قليل»[4]، ومفهوم القلة عند ابن جني يكون مرة مطرداً في القياس شاذا في الاستعمال، ومرة أخرى يكون ضعيفا في القياس قليلاً في الاستعمال، أما النادرُ ما قلّ وجوده سواء كان مخالفاً للقياس أو موافقاً له.

---

[1] ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، ص48/4.

[2] ينظر: مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ص798.

[3] محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص238.

[4] ابن جني، الخصائص، ص97/1.

وعليه فالنظرية التكميلية تتضمن الضرب الثالث من أضرب القياس وهو ما شذّ في القياس واطّرد في الاستعمال، ومثاله دخول السابقة (است) على الفعل الثلاثي الأجوف فتبقي عين الفعل حرف علة نحو (قال استقال) هذا ما اطّرد في الاستعمال (النظرية الأساسية)، وقد يُعدل عن هذا القانون مع بعض الأفعال نحو:

حاذ ⟵ اسْتَحْوَذ فقد صُحِحت عين الفعل بدخول اللاحقة (است) عليه عوض (استحاذ)، كما جاء في قوله تعالى: ﴿ٱسۡتَحۡوَذَ عَلَيۡهِمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ فَأَنسَىٰهُمۡ ذِكۡرَ ٱللَّهِۚ أُوْلَٰٓئِكَ حِزۡبُ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ أَلَآ إِنَّ حِزۡبَ ٱلشَّيۡطَٰنِ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ﴾[1].

ونقول أيضا: (استنوق الجمل)، (استتيست الشاة)، (استغيلت المرأة) ... إلخ، وهذا ما شذّ في القياس (قاعدة مكملة).

إذن فالتكميل معناه بناء قانون أو قاعدة لمفردات تخرج عن قانون الباب الأساس لسبب من الأسباب، إما أنَّ العرب شذّت فيه شذوذا مقيساً عليه كـ(استحوذ) و(استنوق)، أو لأنَّه ينتمي إلى لغة مزاحمة للغة قريش في التقعيد مثل لغة تميم وهذيل وطي.

[1] سورة المجادلة، الآية 19.

رسم توضيحي يبين بناء النظرية التكميلية:

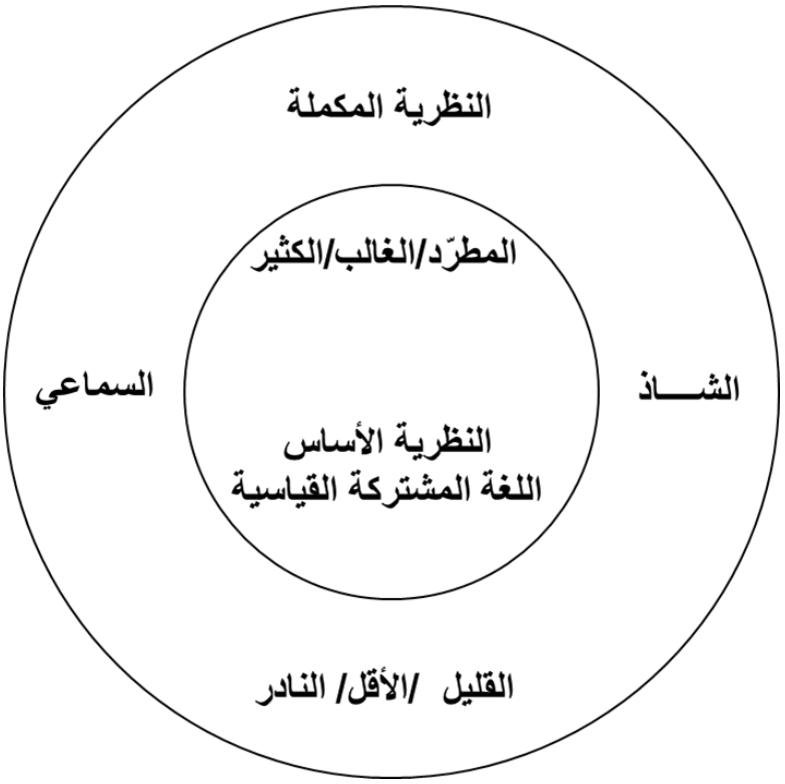

- ❖ دائرة صغرى تمثل اللغة القياسية المشتركة التي تم تصنيفها إلى نظرية أساسية.
- ❖ هامش أول يمثل اللغة المشتركة غير القياسية سماعية أو شاذّة التي تم تصنيفها إلى نظرية مكمّلة للنظرية الأساسية وتعالج الخروج عنها.

2- الأنظمة التكميلية الفرعية:

أما الأنظمة الفرعيّة التي تتصل بالنظام الأساس تعد استثناء عليه، تمثلت في عدد من الأنظمة اللغوية، وقد سميت بالفرعية لكونها أقلُ وروداً في اللغة، ولا تعالج إلاّ عدداً قليلاً من الظاهرة لا يقارَن بما يعالجه النظام الأساس، كما وُصفت بالتكميلية لعدم خروجها عن نظام العمل كليّةً، إنما تتصل به إذْ تمثل صورة خاصة من صوره[1].

وتتمثل هذه الأنظمة الفرعية التكميلية في: أنظمة الحذف والزيادة والتنازع والاشتغال والنيابة والتضمين والحمل على المعنى والاتساع...

[1] ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص2.

أ- نظام الحذف:

الحذف مصطلح نحوي يقتضي إسقاط حرف، أو كلمة، أو أداة، أو جملة، على أن يدل باقي الجملة على المحذوف[1]، ولا يخفى أن الحذف يَرِدُ في طرف من طرفي العلاقة أو فيهما معاً، مما يعني أنه يعكس استثناءً على نظام العلاقة النحوية، يقول ابن جني في الحذف: «قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة وليس شيء من ذلك إلاَّ عن دليل عليه، وإلاّ كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته ،فأما الجملة فنحو قولهم: في القسم (والله لا فعلت)، و(تالله لا فعلت)، وأصله (أقسمُ بالله)، فحذف الفاعل وبقيت الحال من الجار والجواب دليلاً على الجملة المحذوفة...»[2]، وأما المفرد نحو قوله تعالى:

﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾[3]، بمعنى أهل القرية. فقد حُذف هنا المفعول وعوّض عنه بالمضاف إليه.

ب- نظام الزيادة:

الزيادة ظاهرة لغوية وتحسب الزيادة مراعاة لطرفي العلاقة، أي تحسب تبعا لاستفاء العلاقة لطرفيها الأمر الذي يعكس استثناءً على نظام العلاقة النحوية يتمثل في وجود عنصر لا يرتبط بغيره[4]، نحو حرف الجرّ الزائد في قوله تعالى: ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ ۚ وَٱللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴿١٠٥﴾﴾[5].

ج- نظام التنازع:

التنازع في اللغة التجاذب[6]، وفي الاصطلاح تقدم عاملين أو أكثر على معمول بحيث يكون كل من العاملين أو من العوامل المتقدمة طالبا لهذا المعمول[7].

---

[1] مروان العطيّة، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار البشائر، دمشق، دط، 2013م، ص156.

[2] ينظر: ابن جني، الخصائص، ص360/2.

[3] سورة يوسف، الآية 82.

[4] محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص221.

[5] سورة البقرة، الآية 105.

[6] محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص220.

[7] جمال الدين بن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، مطبعة السعادة، مصر، ط11، 1383هـ/1963م، ص198.

ويقوم التنازع بسبب من العلاقات النحوية كما هو مقرر عند النحاة، إذْ يعكس هذا النظام استثناءً على نظام العلاقة النحوية، ومثال تنازع عاملين معمولاً واحداً قولنا: جاء وأكرمت خالد، فالعاملان جاء وأكرمت فعلان متنازعان على خالد، فالأول يطلبه فاعلاً والثاني يطلبه مفعولاً به ومثال تنازع العاملين أكثر من معمول واحد نحو: كما صليت وباركت وترحمت على إبراهيم، فـ"على إبراهيم" مطلوب لكل هذه العوامل الثلاثة.

ومثال تنازع أكثر من عاملين أكثر من معمول قوله عليه الصلاة والسلام: "تسبحون وتحمدون وتكبرون دُبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين"، (دُبُر) منصوب على الظرفية وثلاثا وثلاثين منصوب على أنه مفعول مطلق، وقد تنازعها كل من العوامل الثلاثة السابقة (تسبحون، تحمدون، تكبرون)[1].

د- نظام الاشتغال:

هو كما عرّفه النحاة أن يتقدم اسمٌ ويتأخر عنه فعلٌ منشغل بضمير أو ملابس الاسم المتقدم، ولو تفرّغ هذا الفعل أو مناسبُهُ لَنَصَبّه لفظاً أو محلاً[2]، وللاشتغال أركان ثلاثة هي:[3]

- مشغول عنه: وهو الاسم المتقدم.
- مشغول: وهو الفعل أو مناسبه.
- مشغول به: وهو ضمير الاسم المتقدم أو ملابسه.

ومن أمثلته: -محمدٌ أو محمدًا قابلته -أزيدا قابلته -محمدٌ إن قابلته فأكرمه.

هـ- نظام النيابة:

يتمثل في وجود علاقة دلالية بين طرفين لا ترِد بينهما أصلا فيثبت ذلك بعدِّ أحد الطرفين نائباً عما تقوم بينه وبين الطرف الثاني مثل هذه العلاقة، وهذا ما يظهر في نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، يقول بعضهم: «الثالث عشر قولهم ينوب بعض حروف الجر عن بعض، وهذا أيضا مما تداولونه ويستدلون به، وتصحيحه بإدخال قد على قولهم ينوب، وحينئذ فيتعذر استدلالهم به، إذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه لا نسلم أن هذا مماّ وقعت فيه النيابة، ولو صح قولهم لجاز أن يقال: مررت في زيد ودخلت من عمر

[1] المرجع نفسه، ص198.

[2] عباس علي الأوسي، أسلوب الاشتغال ودلالته في العربية، مجلة أبحاث ميسان، م9، ع 17، 2012م، ص181.

[3] محمد سمير نجيب اللّبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص118.

وكتبت القلم، على أنَّ البصريين ومن تبعهم يرون في الأماكن التي ادعيت فيها النيابة أن الحرف باق على معناه، وأن العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف، لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف»[1].

ومثال ذلك قول الله تعالى:﴿ قَالَ ءَامَنتُمۡ لَهُۥ قَبۡلَ أَنۡ ءَاذَنَ لَكُمۡۖ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِي عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحۡرَۖ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيۡدِيَكُمۡ وَأَرۡجُلَكُم مِّنۡ خِلَٰفٖ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ وَلَتَعۡلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابٗا وَأَبۡقَىٰ ﴾[2].

أي على جذوع النخل، وفي قوله تعالى: ﴿ هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ تُدۡعَوۡنَ لِتُنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبۡخَلُۖ وَمَن يَبۡخَلۡ فَإِنَّمَا يَبۡخَلُ عَن نَّفۡسِهِۦۚ وَٱللَّهُ ٱلۡغَنِيُّ وَأَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُۚ وَإِن تَتَوَلَّوۡاْ يَسۡتَبۡدِلۡ قَوۡمًا غَيۡرَكُمۡ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓاْ أَمۡثَٰلَكُمۡ ﴾[3] أي على نفسه.

وفي قوله الشاعر علقمة الفحل:[4]

فإنْ تَسْألوني بالنّساءِ فإنّني خَبيرٌ بأَدْواء النِّساء طَبيبُ.

أي عن النساء.

و- نظام الحمل على الأصل أو اللفظ أو المعنى أو النظير أو على النقيض:

وهو أن يُعطى حكم الشيء ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما[5]، أو هو حمل لفظ على معنى آخر أو تركيب على تركيب لشبه بين اللفظين أو تركيبين في المعنى المجازي فيأخذان حكمهما النحوي مع ضرورة وجود قرينة لفظية أو معنوية تدل على ملاحظة اللفظ أو التركيب الآخرين ويُؤمَن اللبس معهما[6].

---

[1] محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص221.

[2] سورة طه، الآية 71.

[3] سورة محمد، الآية 38.

[4] أحمد صقر، شرح ديوان علقمة الفحل، المطبعة المحمودية، القاهرة، ط1، 1353هـ/1935م، ص11.

[5] جمال الدين بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط1، 1384هـ/1964م، ص751/2.

[6] ماهر محمود عميرة، الحمل على التوهم بين القدماء والمحدثين وتقارض المصطلحات فيه، مجلة كلية الآداب، مصر، ع 9، 2017م، ص529.

وتتفق كل صور الحمل في كونها تمثل صور خاصة من صور الحمل، إذ تعكس استثناءات على نظام العلاقة النحوية يتمثل في عدم وجود السمات التي يقتضيها طرف في الطرف الآخر[1]. ويتضح كون نظام الحمل على المعنى مثلا يقوم مع تخالف طرفي علاقة نحوية في سمة من السمات اللغوية من نص ابن جني: «فصل في الحمل على المعنى اعلم أن هذا الشرج غورٌ من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورا أو منظوما، كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد وفي حمل الثاني على لفظٍ يكون عليه الأول أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعا... فمن تذكير المؤنث قوله: فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها[2]. ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان ومنه قوله الله تعالى:﴿ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمۡسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَآ أَكۡبَرُۖ فَلَمَّآ أَفَلَتۡ قَالَ يَٰقَوۡمِ إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ ﴾[3] ونحوه، وكذلك قوله تعالى:﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمۡرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۖ وَمَنۡ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾[4]،لأن الموعظة والوعظ واحد...».

ومثال الحمل على النظير: إعمال ما وهي حرف عَمِلَ عَمَلَ ليس لاشتراكهما في معنى النفي.

ز- الاتساع:

يقول فيه ابن السرّاج: «اعلم أنّ الاتساع ضربٌ من الحذف إلا أنّ الفرق بين هذا الباب والباب الذي قبله أن هذا تُقِيمه مُقَام المحذوف وتعربه بإعرابه، وذلك الباب تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب، وهذا الباب العامل فيه بحاله وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف، أو تجعل الظرف يقوم مقام الاسم. فأما الاتساع في إقامة المضاف إليه مقام المضاف، فنحو قوله تعالى: ﴿ وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا وَٱلۡعِيرَ

[1] ينظر، محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص222.

[2] ينظر: ابن جني، الخصائص، ص411/2.

[3] سورة الأنعام، الآية 78.

[4] سورة الأعراف، الآية 56.

ٱلَّتِى أَقۡبَلۡنَا فِيهَاۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴾[1]؛ تريد أهل القريـة وقول العرب: بنو فلان يطؤهم الطريق يريدون أهل الطريق، وقوله تعالى:﴿ ۞ لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ قِبَلَ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ ﴾[2]، وإنما هو بر من آمن بالله . وأما اتساعهم في الظروف فنحو قولهم: "صيدَ عليه يومانِ"، وإنما المعنى صيدَ عليه الوحش في يومين، "وولدَ لهُ الولد ستونَ عاماً" والتأويل وُلدَ له الولدَ في ستين عاماً، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ إِذۡ تَأۡمُرُونَنَآ أَن نَّكۡفُرَ بِٱللَّهِ ﴾[3]، وقولهم " نهارك صائم وليلُك قائم "، وإنما المعنى أنَّك صائم في النهار وقائم في الليل وكذلك يا سارق الليلة أهل الدار، وإنما سرق في الليلة، وهذا الاتساع أكثر في كلامهم من أن يُحاط به، وتقول: "سرت فرسخينِ يومين" إن شئت نصبت انتصاب الظروف وإن شئت جعلت نصبهما بأنهما مفعولان على السعة...»[4].

ع- التضمين:

ويقصد بالتضمين في النحو إشراب لفظ معنى آخر، بحيث تؤدّي الكلمة مؤدّي كلمتين[5]. ومن مظاهر تضمين الفعل معنى الفعل: تضمين الفعل (رأى) معنى الفعل (أيقن) ومثال ذلك قول الشاعر خداش زهير بن ربيعة:

رأيتُ الله أكبر كل شيء محاولةً، وأكثرهم جنوداً

فاستعمل (رأى) فيه لليقين، وقد تستعمل (رأى) بمعنى ظنَّ كقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُمۡ يَرَوۡنَهُۥ بَعِيدٗا ﴾[6]؛ أي يظنونه.

ومن مظاهر التضمين في الفعل أيضا إجراء اللازم مجرى المتعدي والعكس، فمن الملاحظ أن التضمين يدخل في النوعين بحيث يجعل اللازم متعديا والمتعدي لازما، وبعبارة

[1] سورة يوسف، الآية 82.

[2] سورة البقرة، الآية 177.

[3] سورة سبأ، الآية 33.

[4] ينظر: ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل بن السرّاج، الأصول في النحو، ص255/2.

[5] أحمد حسن حامد، التضمين في العربية، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 1422هـ/2001م، ص41.

[6] سورة المعارج، الآية 6.

أخرى أن الفعل المتعدي قد يتضمن معنى فعل لازم فيأخذ حكمه، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى:﴿ لَّا تَجۡعَلُواْ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيۡنَكُمۡ كَدُعَآءِ بَعۡضِكُم بَعۡضٗاۚ قَدۡ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمۡ لِوَاذٗاۚ فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمۡ فِتۡنَةٌ أَوۡ يُصِيبَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾[1]، أي يخرجون، ذلك أنّ (خالف) يتعدى بنفسه فلما ضمن معنى (خرج) عُدِي بحرف الجر (عن).

[1] سورة النور، الآية 61.

ثانيا: التطبيق في النظريــة التكميليـة.

توطئة:

- **التعريف بابن مالك**

هو محمد بن عبد الله بن مالك العلامة جمال الدين أبو عبد الله الطائي الجيّاني الشافعي النحويّ، نزيل دمشق إمام النحاة وحافظ اللغة[1]، اختلف العلماء في سنة ميلاده وأكثر المؤرخين ذكروا أنه ولد سنة ستمائة أو إحدى وستمائة للهجرة ولد بـ جيان بالأندلس، وسرعان ما ارتحل منها إلى دمشق.

نبغ ابن مالك في فروع كثيرة من فروع العلم، فقد كان إماما في القراءات وعللها، أما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها والاطلاع على وحشيّها، أما النحو والتصريف فكان فيهما بحرا لا يجارى، وحبرا لا يبارى، أما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحيرون فيه، ويتعجبون من أين يأتي بها، وكان نظم الشعر سهلا عليه[2].

قال ابن حيان: لم يكن لابن مالك شيخ مشهور يعتمد عليه إلا أن بعض تلامذته ذكر أنه قال: قرأت على ثابت بن حيان. وجلست في حلقة أبي علي الشلوبين نحوا من ثلاثة عشرة يوما. ولم يكن ثابت بن حيان من أئمة النحو وإنما كان من الأئمة المعربين.

وقال السيوطي: وله شيخ جليل وهو: ابن يعيش الحلبي[3]. وقيل عنه أيضا بأنه أخذ العربية من غير واحد.

ألف ابن مالك كتبا كثيرة في علوم مختلفة منها:

الألفية، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، نظم الفوائد، سبك المنظوم وفك المختوم، شرح التسهيل، عمدة الحافظ وعدة اللافظ، الكافية الشافية، قصيدة في الأفعال، قصيدة في المقصور والممدود وشرحها، العمدة، مختصر في الإبدال وغيرها من التصانيف...

---

[1] أحمد بن مصطفى، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1405هـ/1985م، ص131/1.

[2] ينظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، سوريا، ط1، 1384هـ/1964م، ص130/1.

[3] السيوطي، بغية الوعاة، ص130/1.

- **التعريف بالألفية:**

لقد نالت مؤلفات ابن مالك اهتمام العلماء، فقاموا بشرحها والتعليق عليها، وتعد الخلاصة المشهورة بالألفية من أشهر كتب ابن مالك النحوية وهي منظومة تعليمية في النحو ألفها في حوالي ألف بيت قلد فيها ألفية ابن معطي[1]، ولعل من بين الذين تناولوها بالشرح:

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي (ت 747هـ).

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام (ت 761هـ).

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تأليف ابن عقيل (ت 769هـ).

شرح المكودي على ألفية ابن مالك، المكودي (ت 801هـ).

البهجة المرضية في شرح الألفية للسيوطي (ت 911 هـ) ...

توفي ابن مالك في الثاني عشر من شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة للهجرة[2].

[1] ينظر: المرجع نفسه، ص276/5، 277.

[2] كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، تر: رمضان عبد التواب، دار المعارف، القاهرة، ط3، ص275/5.

1- التكميل في بعض المسائل الخاصة بالأسماء

المسألة الأولى: المعرب والمبني:

الاسم قسمان أحدهما معرّب والآخر مبني. فالمعرِبّ ما يتغيّرُ آخره بالعوامل التي تسبقه: كالسماءِ والأرضِ والرجلَ ويكتبُ[1]، أما البناء فهو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لفظاً أو تقديراً[2]. مثل: نعم، بئس، سلوى، عصا.

فالمبني ما أشبه الحرف، والمعرّب ما لم يشبه الحرف وذهب ابن مالك إلى أن الإعراب أصلٌ في الأسماء وفرعٌ في الأفعال، والبناء عكس ذلك أي أصل في الأفعال وفرعٌ في الأسماء وهذا (مذهب البصريين).

أ- النظرية الأساسية:

تتمثل في أحكام جمع المذكر السالم فهو ما سَلِم فيه بناء الواحد، ويرفعُ بالواو وَيُنصب ويُجرّ بالياء، وما يُجْمع على هذا الجمع قسمان: جامدٌ وصفة.

فالجامدُ: الاسم الذي لا يشتق من اسِم أو مصدرٍ آخر، ولا يشتقُ منه اسمٌ آخر، ويكون ثلاثياً وغير ثلاثي[3].

والجامدُ في جمع المذكر السالم يشترط أن يكون علماً لمذكرٍ عاقلٍ خالٍ من تاء التأنيث والتركيب نحو (عامر، عامرون).

أما الصفة في جمع المذكر السالم فيشترط فيها أن تكون لمذكرٍ عاقلٍ خالٍ من تاء التأنيث التي ليست من باب (أفعَلْ، فَعْلاء)، ولا من باب (فَعْلان، فَعْلى) ولا ما يستوي فيه المذكرُ والمؤنث، والأصل في نون جمع المذكر السالم الفتح نحو: (مسلم، مسلمونَ)، وفي نون المثنى الكسر نحو: (عامل، عاملانِ).

أما بالنسبة لأحكام جمع المؤنث السالم فيرفع بالضمة وينصب ويجرّ بالكسرة نحو: (أذرعاتُ وأذرعاتِ) كما يقبل التنوين ولا يحذف منه فنقول (أذْرعاتٌ وأذرعاتٍ).

---

[1] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، تح: علي سليمان شبارة، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط1، 1431هـ/2010م، ص30.

[2] جمال الدين بن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1422هـ/2001م، ص45.

[3] مروان العطيّة، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص30.

ب- النظرية المكملة:

جاء في الألفية:

وشِبْه ذين وبِـــهِ عِشرونـــا	وبابُـــه ألحِـــق والأهـلـونـــا
أولـــو وعالمـــون عِلّيّوُنـــا	وأرَضُـــون شـــذَّ والسِّنـــــونَا
وبابُـــهُ ومثل حين قـــد يرِدْ	ذا البابُ وهـــو عند قومٍ يطَّـــرد
ونون مجموعٍ وما بـــه التحق	فافتـــح وقلَّ مـــن بكسرِهِ نطـــقْ
ونُونُ ما ثنَّى والملحَق بـــه	بعكْسِ ذاك استعملُـــوه فانتبـــهْ
وما بتا وألِفٍ قـــد جُمِـــعا	يُكسَرُ في الجرّ وفي النصب معا
كذا أولاتُ والذي أسماً قد جُعِل	كأذِرعاتٍ فيـــــه ذا أيضاً قُبِـلَ

تتعلق الأحكام التكميلية بالملحق بجمع المذكر السالم، والملحق مصطلحٌ يطلقُ على اللفظ الذي يتبع غيره في إعرابه، ويكون الملحق في الأسماء كالملحق بالمثني والملحق بجمع المذكر السالم والملحق بجمع المؤنث يكون كذلك في الأفعال[1].

فجمع المذكر السالم إذا لم يستوفي كل الشروط أو اختل شرط من الشروط، أو (لا واحدة من لفظه) يلحق به، ويعاملُ معاملته في إعرابه بالواو رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً نحو:

عشرون: لا واحدة له من لفظه.

الأهلون: اسم جنس جامد.

ويقصد باسم الجنس: ما دَلَّ على جنسٍ معين دون جنس آخر يدركه القارئ في ذهنه وهو الذي يفصل بين جنسٍ وآخر فالرجل جنس البشر يختلف عن جنس الطائر من الحيوان وجنس الشجر من النبات يختلف عن غيره[2].

أُولُو: لا واحد له من لفظه.

عالَمون: اسم جنس جامد.

عليُّون: اسم لأعلى الجنة ليس فيه الشروط فهو اسم لمؤنث غير عاقل.

أرضون: جمع أرض، والأرض اسم جنس جامد مؤنث.

[1] مروان العطيّة، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص331.

[2] المرجع نفسه، ص30.

والسنون: جمع سنة والسنة اسم جنس مؤنث، والسنون يجوز فيها الإعراب بالحركات على النون المنونة عند بعض الأقوام، ويقاس عليه كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوِّض عنها تاء التأنيث المربوطة ولم يكسر (لهجة).

ونون جمع المذكر السالم الأصل فيها أن تكون مفتوحة وقد وردت مكسورة (فهو شاذ وليس لغة) أي قليل نحو قول الشاعر جرير بن عطيّة بن الخطفيّ:

عَرَفْنَا جَعْفَرا وبنِـي أبِيهِ وأنكَرْنَـا زعَـانِفَ آخَرِينِ

وقد وردت نون المثنى مفتوحة فهي لغة نحو قول الشاعر حميد ثور الهلال:[1]

على أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فما هي إلا لَمْحَةٌ وتَغِيبُ

وأما بالنسبة لمسألة الملحق بجمع المؤنث السالم يُعاملُ معاملة جمع مؤنث السالم، فيرفع بالضمة وينصب ويجرّ بالكسرة مثل: (أولات) ملحقٌ لأنَّه لا واحد من لفظه فيرفع بالضمة فنقولُ: أولاتُ وينصب ويجرّ بالكسرة فنقولُ:(أُولاتِ).

ج- الألفاظ المستخدمة في التكميل:

- شبهُ: وهو المثل.
- شذَّ: هو الخروج عن القياس وعدم الاتساق والمألوف من القواعد العامة أو هو مخالفة القياس من غير نظر إلى قلَّة وجودته وكثرته، وقد ورد عن التعبير عن الشذوذ في عدة أشكال فقد يقال شذّ وشاذّ وأشذّ من وحمل على الشذوذ[2].
- قد: تفيد التقليل والتوقّع إذا دخلت على المستقبل كقولك قد يفعل، وقد يخرج، أي ذلك قليل منه، وقد تستعمل في معنى أن الأمر يجوز أن يقع ويجوز ألاَّ يقع، وإذا دخلت على الماضي قربته من الحال وذلك كقولك: رأيتك وقد قام زيد، ولها دلالات كثيرة بحسب موقعها، فهي حرف مختص بالفعل المتصرّف الخبري[3].
- وقد يرد: دلت على القلة والشذوذ أي يمكن أن يقع لكن قليل جداَ.

[1] محمد محي الدين عبد الحميد، شرح بن عقيل، دار التراث، القاهرة، ط20، 1400هـ/1980م، ص69/1.

[2] محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص113.

[3] ينظر: أبو الحسن على بن عيسى الرُّماني، معاني الحروف، تح: الشيخ عرفان بن سليم العشا حسونة الدمشقي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1426هـ/2005م، ص95.

- التحق: أدركه والتصق به وانضم إليه[1].
- قلّ: ندر أي من القليل.

المسألة الثانية: النكرة والمعرفة

ينقسم الاسم إلى قسمين نكرة ومعرفة.

- الاسم النكرة: هو الدال على معنى شائع في جنسه وعلامته في اللفظ قبول (أل) مؤثرا في معناه أو وقوعه موقع ما هو كذلك[2] ومثال ما يقبل (أل) ويؤثر فيه التعريف مثل رجلٌ وكتابٌ...فنقول الرجل شجاع، والكتاب نفيس وهذا النوع أشار إليه ابن مالك في قوله:

نكـرة قابل (أل) مؤثراً.

أما النوع الثاني من النكرة ما يقع موقع ما يقبل (أل) مثل ذو بمعنى صاحب نحو جاء ذو مال أي "صاحب" وهو كذلك في قوله:

أوْ واقِعٌ موقِعَ ما قدْ ذُكِرا.

- الاسم المعرفة: هو الدال على معنى معيّن لا شياع فيه[3]، وهي عكس النكرة والمعارف ستة يقول ابن مالك في ألفيه:

وغَيْرَهُ معْرفةٌ كَهُمْ وَذِي وَهِنْدَ وابني والغُلامِ والَّذي

فالضمائر كـ(هم) وهي أقوى المعارف بعد لفظ الجلالة وضميره واسم الإشارة كـ(ذي) والعلم كـ(هند) والمضاف إلى المعرفة كـ(ابني) والمعرف بـ (ال) كـ(الغلام) والموصول كـ(الذي).

أ- النظرية الأساسية:

في هذا الباب سنتناول قاعدتين أساسيتين وقع فيهما التكميل.

- حكم اجتماع ضميرين متَّحدَيْ الرتبة من حيث الوصل والفصل.

جاء في الألفية:

---

[1] مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ص818.

[2] جمال الدين محمد بن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدُة اللافظ، تح: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، دط، 1397هـ/1977م، ص137/1.

[3] المرجع نفسه، ص137/1.

وفيَ اتَّحادِ الرّتْبة الْزم فصْلاَ ...

بمعنى إذا اجتمع ضميران وكانا منصوبين واتحدا في الرتبة كأن يكونا لمتكلمين أو لمخاطبين أو لغائبين فإنه يلزم الفصل في أحدهما فنقول: أعطيتني إيَّاي وأعطيتك إيَّاك وأعطيته إيّاه، ولا يجوز اتصال الضميرين فلا تقول: أعطيتنيني، ولا أعطيتكك، ولا أعطيتهوه.

- أما نون الوقاية فهي نون تفصل بين ياء المتكلم والفعل وغيره (حرف أو اسم)، وهي حرف لا محل له من الإعراب وسميت بنون الوقاية لأنّها تقي الفعل من الكسر[1] نحو: أكرمني، ضربني.

وأما عن اتصال نون الوقاية بالحروف فالبعض منها يمنع دخول النون عليها مثل بعض حروف الجر (إلى، مع) والبعض الآخر تدخل عليها نون الوقاية ويجوز حذفها مثل (مني ومنيّ)، (عني وعنيَّ)، والبعض الآخر تدخل عليها نون الوقاية بكثرة ويجوز حذفها مثل(ليت) والبعض الآخر تحذف منها بكثرة ويجوز دخولها مثل(لعل)، والبعض الآخر يخيّر فيها مثل:(كأن، لكن، إنّ، أنَّ)[2]، فالحرف (ليت) الشائع والمطرد فيه ثبوت ودخول النون عليه وكما في قول ابن مالك: وليتني فشا... وعليه فالقاعدة الأساسية تتمثل في: إذا اتصلت بالحرف (ليت) ياء المتكلم (ياء النفس) لحقته نون الوقاية والعكس مع الحرف (لعل) فالشائع فيها حذف النون.

أما فيما يخص الأسماء الأصل فيها عدم دخول نون الوقاية إلا التي تشبه الحروف في بعض من الوجوه مثل (لدنْ، قطْ، قدْ) فالشائع فيها ثبوت النون نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ إِن سَأَلْتُكَ عَن شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبْنِي قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾[3] ونقول: قطني، قدني أي حسبي.

ب- النظرية التكميلية:

قال ابن مالك في الألفية:

وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا وقد يُبيحُ الغيبُ فيه وصْلاَ

[1] ينظر: جلال الدين البلقيني، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: هادي حسن حمّودي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1417هـ/ 1996م، ص70/1.

[2] ينظر: محمد بن صالح العثمين، شرح ألفية ابن مالك، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1434هـ/2012م، ص243/1.

[3] سورة الكهف، الآية 76.

- تتمثل في أنه متى اجتمع ضميران منصوبان وكانا لغائبين فإنه يجوز أن يتصل الثاني منهما ولكن يشترط أن يختلف اختلافاً ما، كأن يكون أحدهما مفرداً والآخر مثنى أو جمعا أو يكون مذكراً والآخر مؤنثا، بمعنى أن المتكلم وفي حال اجتماع ضميرين منصوبين مختلفين يكون بالخيار فإن شاء فصل فقال: الزيدان الدرهم أعطيتهما إيّاه وإن شاء وصل فقال: الزيدان الدرهم أعطيتهماهُ.
- يكمن التكميل في عدم ثبوت نون الوقاية على الحرف (ليت) في حال اتصاله بياء المتكلم وفي ذلك قال ابن مالك:

وليتني فشا وليتي نَدَرَا ومع لعل اعكس كن مخيرا

بمعنى أنه يقل ويندر أن تحذف نون الوقاية من الحرف (ليت) ومثال ذلك قول الشاعر زيد الخيل :[1]

كمُنْيةِ جابر إذْ قال: ليْتي أصادفْهُ وأفقدُ جُلّ مالي.

أما بالنسبة للحرف (لعل) فهو بعكس (ليت)، فالشاذ والقليل والنادر فيه ثبوت نون الوقاية، قال عروة بن الورد: [2]

دعِيني أُطوّفْ في البلادِ، لعلّني أُفِيدُ غِنًى، فيه لذي الحقّ محمِلُ

إذا اتصلت ياء المتكلم بهذه الأسماء (لدُنْ، قدْ، قطْ) الواجب ثبوت نون الوقاية فيها، لكن الشاذ عدم الثبوت فنقول لدني نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِن سَأَلْتُكَ عَن شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَٰحِبْنِى قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّى عُذْرًا ﴾ في قراءة أبي جعفر المدني والإمام نافع[3] ومعنى قدي، قطي أي حسبي.

ج- الألفاظ المستخدمة في التكميل:

- قد يبيح: قد أفادت التقليل، يبيح أصل الفعل أباح بمعنى أطلقه وأجاز الإتيان به، أي سمح به.

[1] جلال الدين البلقيني، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ص71/1.

[2] عروة بن الورد، الديوان، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، 1418هـ/1998م، ص37.

[3] أمال خميس حماد، تفسير القرآن بالقراءات القرآنية العشر، إشراف عبد الرحمان الجمل، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية أصول الدين، غزة، 1427هـ/2006م، ص208.

- ندر: جاء في معجم العين ندر الشيء إذا سقط، وإنما يقال ذلك الشيء من بين الشيء أو من جوف الشيء، أي خرج من غيره وبرز[1] أي خروج القليل من الكثير بمعنى خرج التكميل عن القاعدة الأساسية.
- قد يفي: قد يكون جائزاً وهو قليل.

المسألة الثالثة: المَوْصُولُ

الاسم الموصول: هو ما يدلُّ على معَّين بواسطة جملة تذكرُ بعده، وتسمى هذه الجملة صلة الموصول[2]، وينقسم الموصول إلى قسمين أحدهما اسمي والآخر حرفي فالموصول الاسمي (الذي) للمفرد المذكر و(التي) للمفرد المؤنث و(اللذان) للمثنى المذكر و(اللتان) للمثني المؤنث وجمع المذكر فنقول (الذين) وفي جمع المؤنث نقول (اللات) وأما الموصول الحرفي فهو (أن وأن وكي وما ولو).

أ- النظرية الأساسية:

فاسم الموصول (الذي) و(التي) في المثنى يرفع بالألف فنقول (اللذان) و(اللتان)، وينصب ويجر بالياء فنقول(الذين) و(اللتين)، أما في جمع المذكر فنقول (الأُلى)، سواء كان عاقل أم غير عاقل وفي كل الحالات الإعرابية رفعاً ونصباً وجراً وقد يستعمل الجمع مع المؤنث ويقال في جمع المؤنث (اللاتِ) و(اللاءِ) بحذف الياء.

أما بالنسبة لـ(ما) و(من) و(الـ) يكون بلفظ واحدٍ للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع (أيٌّ): تختلف في حكمها الإعرابي فلها أربع حالات من بين الأربع ألاَّ تضاف ويذكر صدر صلتها.

ب- النظرية التكميلية:

قال ابن مالك:

مَوْصُولُ الاسْمَاءِ الَّذِي الأَنْثى الَّتي ... وَالْيَا إذَا ما ثنيــا لا تُثْبِتِ
بَلْ مَا تَلِيــهِ أَوْلِــهِ الْعَلاَمَــــهْ ... والنُّونُ إنْ تُشْدَدْ فَلا مَلامَهْ
وَالنُّــونُ مِـنْ ذَيْــنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا ... أيْضاً وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا
جَمْــعُ الَّذِي الأُلَى الَّذِينَ مُطْلَقا ... وَبَعْضُهُمْ بِالوَاوِ رَفْعاً نَطَقَا

[1] الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، ص206/4.

[2] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص124.

بالَّلاتِ والّلاءِ الَّتِي قَـــدْ جُمِعَا وَالَّـلاءِ كالَّذِيـنَ نَزْراً وَقَعَا
وَمَـــــنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرْ وَهكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّءٍ شُهِرْ

قد يجوز تشديد النون عوَضا عن الياء في اسم الموصول المثنى نقول (اللّذانِّ) و(اللتانِّ) في حالة الرفع، وفي حالتي النصب والجر نقول:(اللذينِّ) و(اللتينِّ).

وكذلك بالنسبة لجمع المذكر، فبعض العرب في حالة الرفع تنطق: (الذين) (الّذُون) نحو:

نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحوا الصَّبَاحا يَوم النُّخَيلِ غَارَةً مِلحَاحَا[1].

وفي حالة الجر والنصب يقولون الّذين (لغة أو لهجة).

أما بالنسبة لجمع المؤنث فبعض العرب تنطق (اللاّت) و(اللاّء) بثبوت الياء فتقول (اللاّتي) نحو قوله تعالى:﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَحۡلَلۡنَا لَكَ أَزۡوَٰجَكَ ٱلَّٰتِيٓ ءَاتَيۡتَ أُجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتۡ يَمِينُكَ مِمَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ ... ﴾[2]، وقوله تعالى:﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ وَأُوْلَٰتُ ٱلۡأَحۡمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعۡنَ حَمۡلَهُنَّۚ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مِنۡ أَمۡرِهِۦ يُسۡرٗا ﴾.[3]

و(من) و(ما) و(الـ) تكون مطلقة أي للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع وهذا ما نطقت به طي (لهجة).

قال ابن مالك:

وبعضهم أعرب مطلقاً وفـــــي ذا الحذف أياً غيرُ أيٍّ يقتفي.
إنْ يُستَطَلْ وَصْلٌ وَإنْ لَمْ يُسْتَطَلْ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ وَأَبَوْا أنْ يُخْتَزَلْ.

(أيٌّ) عند بعض العرب تعرّبُ مطلقة وإن أضيفت وحذف صدرُ صلتها.

ج- الألفاظ المستخدمة في التكميل:

- فلا ملامة: فلا ضير في ذلك، أي أنه مسموح وجائز.
- بعضهم: أي قليل والقليل في النظرية التكميلية يكمل الغالب (المطّرد).

[1] جلال الدين البلقيني، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ص86/1.
[2] سورة الأحزاب، الآية 50.
[3] سورة الطلاق، الآية 04.

- نزر وقع: والنزر في اللغة العربية قليل، وقد نزُرَ نزَارة وتنزَّر من الشيء أي تقلَّل منه[1].
- عند طيْ شُهِر: أي شائع في قبيلة طي لهجة، أي ورد في كلام العرب بقلّة.

المسألة الرابعة: الابتداء

المبتدأ: هو المسند إليه الذي لم يسبقه أي عامل.

وهو قسمان:

- مبتدأ له خبر نحو: زيدٌ عاذرٌ من اعتذر.
- المبتدأ له فاعل سدَّ مسد الخبر نحو: أسارٍ ذان.

أما الخبر: ما أسند إلى المبتدأ، وهو الذي تتم به مع المبتدأ فائدة، والجملة المؤلَفة من مبتدأ وخبر تدعى جملة اسمية، حيث يتميز المبتدأ عن الخبر بأن المبتدأ مخبر عنه، والخبر مخْبرٌ به[2].

أ- النظرية الأساسية:

يشترط في المبتدأ الذي له خبر أن يكون غير مشتمل على وصفٍ.

كما يشترط في المبتدأ الذي له فاعل سدَّ مسد الخبر أن يكون مشتملاً على وصفٍ مسبوق بنفي أو استفهام.

ب- النظرية التكميلية:

جاء في الألفية:

مبتــدأٌ زيـــــدٌ وعاذِرٌ خَبَرْ إنْ قُلْتَ: زيدٌ عاذرٌ مَــن اعْتَذَرْ

وأَوَّلٌ مُبْتَـــــدَأٌ وَالثَّانِـــــي فاعــلٌ اغْنَى في:(أَسَارٍ ذَانِ)

وَقِسْ وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ:(فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ)

يتمثل التكميل في جواز ورود المبتدأ وصفاً حتى وإن لم يسبقْ بنفي أو استفهام نحو: فائز أُولو الرشد؛ فائزٌ: مبتدأ مرفوع (صفة وهو اسم فاعل)، (أولو): ملحق بجمع المذكر السالم وهو مضاف، (الرشد): مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

[1] الزمخشري، أساس البلاغة، ص261/2.

[2] ينظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص409.

ج- الألفاظ المستخدمة في التكميل:

- قد: أفادت التقليل.
- يجوز: فالجواز أحد الأحكام التي تعتري وجوه الكلام وطرق الانتحاء بها وهو قسم الوجوب والشذوذ والامتناع والاضطرار... والجواز النحوي في عمومه كأي حكم من الأحكام من حيث الإجماع عليه أو مخالفته[1].

المسألـة الخامسـة: الفاعل

الفاعل: اسم أسند إليه فعل مبني للمعلوم متقدمٌ عليه، نحو: ذهب الصيف، جاء الخريف، وقد يكون مصدرا مؤولا مثل: راقني أن تنجح أي: نجاحك، أو ضميرا بارزا، مثل: كتبنا، كتبت... أو ضميرا مستترا مثل: أكتب[2].

ويرفع الفاعل بالفعل مثل: (أتى زيدٌ، ونعم الفتى)، ويرفع بما شبه الفعل مثل: منيرا وجهه (صفة مشبهة).

والأصل في الفاعل التأخّر عن فعله، والأصل في المفعول التأخر عن الفاعل.

أ – النظرية الأساسية:

الأصل في تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع للفاعل المتأخر، كما قال ابن مالك: وشاع نحو: "خاف ربّه عمر"، فـ "ربّه" مفعول وقد اشتمل على ضمير يرجع إلى عمرو هو الفاعل لأن الفاعل منوي التقديم على المفعول لأن الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل فهو متقدم رتبة وإن تأخر لفظا[3].

ب – النظرية التكميلية:

قال ابن مالك:

شذّ نحو" زَان نوْرَه الشجر"

أي أن الشاذّ عَوْدُ الضمير المتصل بالفاعل المتقدم على المفعول المتأخر وذلك نحو: (زان نورهُ الشجر)، الضمير المتصل (بنوْرُ) الذي هو الفاعل عائد على المفعول به

[1] ينظر: محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات الصرفية والنحوية، ص59.

[2] محمد خير الحلواني، الواضح في النحو، دار المأمون للتراث، بيروت، ط6، 1420هـ/2000م، ص165.

[3] ينظر: جلال الدين البلقيني، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ص240/1.

(الشجر)، وإنّما شذّ ذلك لأنّ فيه عود الضمير على متأخر رتبة ولفظا، لأنّ الشجر مفعول وهو متأخر لفظا والأصل فيه الانفصال عن الفعل فهو متأخر رتبة[1].

ج- الألفاظ المستخدمة في التكميل:

- قل: بمعنى ندر (قليل).

المسألة السادسة: المفعول له

المفعول له هو ما اصطلح عليه المفعول لأجله، ويعرّفه النحويون بأنه مصدرٌ يأتي لبيان سبب الحدث العامل فيه، ولابد أن يشاركه في الزمان وفي الفاعل، فأنت حين تقول: قمت إجلالا لأستاذي، المفعول لأجله هنا (إجلالا) مصدر، وهو يعلل الحدث الذي قبله (القيام)، ويشاركه في الزمان لأن القيام والإجلال حدثا في وقت واحد، ويشاركه في الفاعل لأن القيام والإجلال كانا من فاعل وحد[2].

أ- النظرية الأساسية:

يجوز نصب المفعول له بشروط ثلاثة:[3]

- المصدرية: أي أن يكون مصدرا نحو: جُدْ شُكراً، (شكراً مصدر من الفعل شكر).
- إبانة التعليل: لأن المعنى جُدْ لأجل الشكر.
- مشارك لعامله في الوقت والفاعل: لأنّ زمن الشكر هو زمن الجود، وفاعل الجود نفسه فاعل الشكر.

ويجر المفعول له بحروف التعليل (لام، من، في، الباء) إذا لم يستوف الشروط الثلاثة الآنفة الذكر[4] نحو قوله تعالى:﴿ وَٱلۡأَرۡضَ وَضَعَهَا لِلۡأَنَامِ ﴾[5].

وقد يجرّ بإحدى حروف التعليل مع استكمال الشروط نحو: " لزهدٍ ذا قَنِعْ "، (زُهدٍ) مفعول له مجرور بـ لام التعليل.

---

[1] ينظر: أبو زيد عبد الرحمان بن علي بن صالح المكودي، شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، دط، 1425هـ/2005م، ص95.

[2] عبده الراجحي، التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ط2، 1998م، ص223.

[3] عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، دار المسلم، السعودية، دط، 1416هـ، ص406/1.

[4] محمد بن صالح العثيمين، شرح ألفية ابن مالك، ص412/2.

[5] سورة الرحمان، الآية 10.

وللمفعول له المستوفي الشروط ثلاثة أقسام:[1]

- مجرد عن (أل) والإضافة نحو: ضربت ابني تأديبا.
- محلى ب (أل) نحو: ضربت ابني للتأديب.
- مضاف نحو: ضربت ابني لتأديبه.

وكل هذه الأقسام المتقدمة تُجرَ بحرف التعليل، ولكن الشائع والغالب فيما تُجرِّد من الألف واللام والإضافة النصب.

ب- النظرية التكميلية:

قال ابن مالك:

وقلَّ أنْ يَصْحبها المُجَـردُ والعَكْس في مصحوب ال وأنشدوا

لا اقعد الجبن عن الهيجاء ولــو توالت زُمَــرُ الأعـــــداء

يتمثل الشذوذ في ورود المفعول له المحلى بالألف واللام منصوبا، والأصل فيه الجرّ.

الشاهد: الجبنَ، مفعول له معرّف بـ (أل) وهو منصوب.

ج- الألفاظ المستخدمة في التكميل:

- قلّ: شذّ وندر.

المسألة السابعة: أبنية المصادر

المصدر: هو اللّفظ الدال على الحدث، مجرّدا عن الزمان متضمّنا أحرف فعله لفظا مثل:(علم علما)، أو تقديرا مثل (قاتل قتالا) أو معوّضا ممّا حذف بغيره مثل: (وعد عدة) (سلّم تسليما)[2].

والمصادر منها ما هو قياسي ومنها ما هو سماعي، فالقياسي يخضع للقاعدة، أما السماعي فلا قاعدة له، والمصادر أنواع: المصدر الثلاثي والمصدر غير الثلاثي والمصدر الميمي والمصدر الصناعي ومصدر المرة ومصدر الهيئة.

أ- النظرية الأساسية:

تتعلق ببناء مصدر الهيئة، ويسمى كذلك مصدر النوع، ويقصد به: ما يُذكر لبيان نوع الفعل وصفته نحو: (وقف، وِقْفَة) أي وقوفا موصوف بصفة، ولا يصاغ إلاّ من الفعل

[1] عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ص408/1.

[2] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص149.

الثلاثي على وزن (فِعْلَة) نحو قوله ﷺ «...إذا قتلتم فأحسنوا القِتْلَة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذِبْحَة»[1] رواه مسلم.

ب – النظرية التكميلية:

الأصل أن يصاغ مصدر الهيئة من الفعل الثلاثي على وزن (فِعْلَة) وقد شذّ عن هذا الأصل (القاعدة الأساس) فقيل خِمْرَة على وزن (فِعْلَة) من غير الثلاثي (اختمر)، ونحو حُسْن العِمّة من الفعل تعمّم[2].

ج– الألفاظ المستخدمة في التكميل:

- شذّ: ندر وقل وخرج عن القاعدة.

المسألة الثامنـة: النعت

النعت من التوابع كالتوكيد والعطف والبدل، وسُمّيت بالتوابع لأنها تتبع ما قبلها. ويطلق عليه أيضا الصفة وهو ما يُذكر بعد اسم ليبين بعض أحواله أو أحوال ما يتعلق به[3].

ويأتي النعت لأغراض منها:[4]

– التخصيص ومثاله: جاء رجلٌ واعظ وجاءني رجلٌ واعظٌ أبوه.

وللمدح نحو قوله تعالى:﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡخَٰلِقُ ٱلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُ لَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾[5].

وللذم قوله تعالى:﴿ فَإِذَا قَرَأۡتَ ٱلۡقُرۡءَانَ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾[6].

وللتأكيد في قوله تعالى:﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ﴾[7].

---

[1] أبو زكريا يحي بن شرف النووي الدمشقي، متن الأربعين النووية، دار الإمام مالك للكتاب، الجزائر، ط1، 1425هـ/2004م، ص15.

[2] جلال الدين البلقيني، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ص73/2.

[3] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص611.

[4] ينظر: عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ص178/2.

[5] سورة الحشر، الآية 24.

[6] سورة النحل، الآية 98.

[7] سورة الحاقة، الآية 13.

والنعت حالتان:

ما دل على صفة في اسم قبله نحو أقمت في المنزل الفسيح والثانية ما دل على صفة في اسم له ارتباط بالمتبوع نحو: أقمت في المنزل الفسيح فناؤه.

والنعت يكون إما اسما ظاهرا أو جملة فإن كان اسما ظاهرا يكون إما مصدرا وإما مشتقا أو مؤولا بالمشتق كاسم الإشارة وذي بمعنى صاحب والاسم الجامد على النسب نحو: قرشيّ، جزائريّ ...

أما الجملة الاسمية والفعلية يشترط لوقوعهما نعتا ثلاثة شروط:

*أن يكون المنعوت بها نكرة محضة.

*أن تشتمل الجملة على ضمير يربطها بالمنعوت.

*وأن تكون الجملة خبرية بمعنى أن الجملة الطلبية لا تقع نعتا.

نحو: سمعت طالب حسنت قراءته، فالنعت جملة فعلية خبرية (حسنت قراءته) والمنعوت نكرة محضة (طالب)، والجملة الواقعة نعتا تشتمل على ضمير يعود على المنعوت (قراءته).

أ-النظرية الأساسية:

إذا تعدد النعت فلابد للمنعوت من قسمين:[1]

❖ **إما أن يتعدد المنعوت:**

فإن تعدد النعت والمنعوت فله حالتان:

- إذا اتحد العامل واختلف النعت وجب التعريف بالنعوت بالواو مثل: اطلعت على الكتابين العلمي والفلسفي.

- إن اتحد معنى العامل وعمله اتبع النعت المنعوت في إعرابه مطلقا رفعا ونصبا وجرا نحو: غادرت فاطمة وسافرت وسيلة العاقلتان.

- وإن اختلف المعنى أو العمل وجب القطع وامتنع الاتباع نحو: مررت بمحمد وجاوزت عليّا العاقلين أو العاقلان.

[1] ينظر: عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ص186/2،187.

❖ **أن يتعدد النعت ولا يتعدد المنعوت:**

– إذا كان النعت متعدد والمنعوت واحد والمنعوت لا يتضح بها جميعا وجب اتباعها كلها نحو: ذهبت إلى محمد المفسر المحدث الفقيه، إذا كان الموصوف وهو محمد يشاركه في اسم ثلاثة: أحدهم مفسر محدث، والثاني محدث فقيه والثالث مفسر فقيه.

– وإن كان المنعوت متضحا بدونها جاز فيها جميعها الاتباع والقطع نحو: حضر بكر الخطيب الشاعر الكاتب إذا لم يكن الموصوف يشاركه أحد في هذه الأوصاف، وإن كان المنعوت معين ببعضها دون بعض وجب فيما لا يتعين إلا به الاتباع وجاز فيما يتعين بدونه الاتباع والقطع.

– ويستثنى من ذلك ما إذا كان المنعوت نكرة، فإنه يجب اتباع النعت الأول.

– إذا كان النعت متعددا واختلف في لفظه ومعناه فيجب تفريقه بالعطف إذا كان المنعوت متعددا، أما إذا اتفق لفظه ومعناه لا يجب القطع.

– إذا اتحدا نعت معمولي العاملين المتحدين في المعنى والعمل أتبع النعت المنعوت.

– يجوز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه إذا دل عليه دليل[1]. نحو قوله تعالى:﴿أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ وَقَدِّرۡ فِي ٱلسَّرۡدِۖ وَٱعۡمَلُواْ صَٰلِحًاۖ إِنِّي بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ ﴾[2]؛ أي دروعا سابغات.

ب–النظرية التكميلية:

قال ابن مالك في ألفيته:

وَمَا مِنَ المَنعُوتِ وَالنَّعتِ عُقِل يَجوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعتِ يَقِل

الأصل في النعت أن يكون ظاهرا، ولكن قد يحذف ويحل المنعوت مقامه إذا دلّ عليه دليل مثل قوله تعالى:﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتۡ لِمَسَٰكِينَ يَعۡمَلُونَ فِي ٱلۡبَحۡرِ فَأَرَدتُّ أَنۡ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٞ يَأۡخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصۡبٗا ﴾[3]؛ أي كل سفينة صالحة. ويدل على حذفه قوله

[1] ينظر: عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ص178/2–190.

[2] سورة سبأ، الآية 11.

[3] سورة الكهف، الآية 79.

تعالى:﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتۡ لِمَسَٰكِينَ يَعۡمَلُونَ فِي ٱلۡبَحۡرِ فَأَرَدتُّ أَنۡ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٞ يَأۡخُذُ كُلَّ سَفِينَةٖ غَصۡبٗا﴾[1]، فإنه يفيد أنّها قبل هذا خالية من العيب، أي صالحة للانتفاع بها، ولأن الملك الغاصب لا يغتصب ما لا نفع فيه.

ج- الألفاظ المستخدمة في التكميل:

- قل: شذ وندر.

[1] سورة الكهف، الآية 79.

2- التكميل في المسائل الخاصة بالأفعال:

المسألـــة الأولى: كان وأخواتها

كان وأخواتها من النواسخ ترفع المبتدأ وتنصب الخبر وتنقسم باعتبار عملها إلى قسمين: أفعال تعمل بشرط تقدم نفي أو شبه وهو النهي (زال، انْفك، فتئ، برح، دام) غير أن (دام) تشترط أن تسبق بما المصرية فقط (ما دام)، وأفعال تعمل دون شرط (كان، أصبح، ظل، بات، أضحى، أمسى، صار، ليس) وتنقسم كان وأخواتها كذلك باعتبار التصرف إلى أفعال غير متصرفة (دام، ليس) وهما فعلان لا يأتي منهما المضارع ولا الأمر وأفعال متصرفة: وهي (كان، ظل، أصبح، بات، أضحى، أمسى، صار، زال، انفك، فتئ، برح) وهي أفعال متصرفة في جميع الأزمان يأتي منها الماضي والمضارع والأمر وتقبل هذه الأفعال دخول النواصب والجوازم عليها (لم، لن...).

أ-النظرية الأساسية:

جزم المضارع من كان(يكن) والأصل فيه يكونْ فتحذف الضمة في آخر الفعل فتصبح النون ساكنة، وبذلك يلتقي ساكنان (الواو والنون) فتحذف الواو أيضا لالتقاء الساكنين بغية التخفيف وعليه فالقياس يقتضي ألّا نحذف منه شيء آخر، هذا هو الأصل والشائع

نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾[1].

ب- النظرية التكميلية:

جاء في ألفية ابن مالك:

وَمِنْ مُضَارِعِ لِكَانَ مُنْجَزِمْ تُحْذَفُ نُونٌ وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ

تتمثل القاعدة التكميلية في جواز حذف نون مضارع كان المجزوم تخفيفا، بشرط أن لا تتصل بضمير وأن لا يكون بعدها ساكن، وقد قُرئ شاذاً: ﴿ لَمْ يَكُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ﴾.

ج-الألفاظ المستخدمة في التكميل:

- حذف ما التزم: بمعنى التخلي عن الالتزام وبالتالي الخروج عن القاعدة (تكميل).

[1] سورة البينة، الآية 01.

المسألة الثانيــة: التحذير والإغراء

التحذير والإغراء من الأساليب اللغوية، ويقصد بالإغراء تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله نحو المروءة والنجدة، أخاك والإحسان إليه[1]، ويقابله التحذير.

ومثال الإغراء: الصدق الصدق، بمعنى الزم الصدق.

أما التحذير فسنتطرق إليه فيما سيأتي.

أ-النظرية الأساسية:

التحذير تنبيـه المخاطب على أمر مكروه ليتجنبه[2]، كما جاء في ألفية ابن مالك: " إياك والشر" ونحوه نصب.

فالتحذير نوعان:[3]

- التحذير بـ (إيّاك وأخواتها): إيّاك، إيّاكِ، إيّاكما، إيّاكم، إيّاكن. وجب في هذا النوع إضمار الناصب سواء وجد عطف أم لا نحو: ("إيّاك والغيبة)، (إيّاك والكذب). فإيّاك منصوب بفعل مضمر وجوبا والتقدير (إيّاك احذر).
- التحذير بغير إيّاك: كالتحذير بـ "احذر" نحو احذر الغيبة والنميمة، أو التحذير بالتكرار نحو الكذب الكذب.

ب- النظرية التكميلية:

جاء في قول ابن مالك:

وَشَـــذَّ إِيَّايَ وَإِيَّاهُ أَشَـــذُ وَعَنْ سَبِيلِ القَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ

تتمثل في شذوذ مجيء التحذير للمتكلم والغائب، فحق التحذير أن يكون للمخاطب، فلا نقول: (إيّاي والشّر) إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإياّ الشوابّ، فالمخاطب هو الكثير الورود والمتكلم شاذا، والغائب أشذّ.

ج- الألفاظ المستخدمة في التكميل:

شذّ: قل وندر.

---

1 محمد صالح السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، دار ابن كثير، بيروت، ط1، 1435هـ/2014م، ص422/1.

2 المرجع نفسه، ص415/1.

3 عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ص300/2.

المسألة الثالثـــة: إعراب الفعل

إن الفعل المضارع من الأفعال المتصرفة والأصل فيه الرفع ما لم يُسبق بنواصب أو جوازم فينصب بـ (لن، كي، إذن، أن)، وهذه الأخيرة (أن) إن وقعت بعد فعل من أفعال اليقين* وجب رفع الفعل بعدها نحو: علمتُ أن يقومُ والتقدير أنّه يقوم فخُفِفت أنّ وحُذف اسمها وإن وقعت بعد فعل من أفعال الرجحان*جاز في الفعل بعدها الوجهان:

- النصب على جعل أن من نواصب المضارع.
- الرفع على جعل أن مخففة من الثقيلة.

أ - النظرية الأساسية:

اختصت (أن) من بين النواصب أنّها تعمل ظاهرة أو مضمرة حيث تظهر وجوبا إذ وقعت: بين لام الجر ولا النافية نحو قوله تعالى:﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ۚ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾[1] وتظهر جوازا إذ وقعت بعد لام الجر ولم تصحبها لا النافية هذا إذا لم تسبقها كان المنفية نحو: ذهبت لأصلي أو نقول: ذهبتُ لأنْ أصلي.

أما حالات إضمارها وجوبا يشترط أن:

تسبقها كان المنفية نحو قوله تعالى:﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ۚ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾[2] والتقدير: "ما كان الله لأن يعذبهم وأنت فيهم"

- إضمارها بعد أو المقدرة بـ (حتى) أو (إلا) نحو قول الشاعر:

لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أو أُدْرِكَ المُنَى فما انقادت الآمالُ إلا لصابر.

(أو) بمعنى (حتى أدرك المنى).

- تُضمر وتَنصب الفعل المضارع بعد " فـ "المجاب بها نفيٌ محض أو طلب محض.
- تضمر إذا سبقت بـ (حتى)، ويكون الفعل مستقبلا نحو مشيت حتى أدخل مصر.

---

* أفعال اليقين من أفعال القلوب وهي: عَلِم، أيْقن، رأى، درى، وجد، ألفى، تعلم ...

* أفعال الرجحان من أفعال القلوب وهي: ظن، حسب، خال، عدّ، زعم، حجا ...

[1] سورة النساء، الآية 165.

[2] سورة الأنفال، الآية 33.

ب – النظرية التكميلية:

وشَذَّ حَذْفُ أَنْ ونَصْبٌ في سِوَى ما مَرَّ فاقْبَلْ منهُ ما عَدْلٌ رَوَى.

قد تُحذف أن ويُنصب بها شذوذا حتى وإن لم تسبقها كان المنفية أو(حتى) أو(إلا) أو بمعنى (حتى) أو فاء مجاب بها النفي أو الطلب نحو: مُرْهُ يحفرها.

ج – الألفاظ المستخدمة في التكميل:

- شذّ: قل وندر.

3– التكميل في المسائل الخاصة بالحروف

المسألة الأولى: فصل في (ما) و(لا) و (لات) وإنْ المشبهات بـ (ليس)

كل من (ما ولا ولات وإن) من الحروف الناسخة التي تعمل عمل (كان)، وشُبّهت بـ (ليس) في أنّها لنفي الحال عند الإطلاق، نحو: قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ إِنۡ أُمَّهَٰتُهُمۡ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔي وَلَدۡنَهُمۡۚ وَإِنَّهُمۡ لَيَقُولُونَ مُنكَرٗا مِّنَ ٱلۡقَوۡلِ وَزُورٗاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٞ﴾[1]. بمعنى ليس هنَّ أمهاتِهم، وقوله تعالى: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ إِن طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمۡ تَمَسُّوهُنَّ أَوۡ تَفۡرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةٗۚ وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلۡمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلۡمُقۡتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَٰعَۢا بِٱلۡمَعۡرُوفِۖ حَقًّا عَلَى ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾[2] بمعنى ليس عليكم.

أ–النظرية الأساسية:

لات: هي (لا) زيدت عليها تاء التأنيث المفتوحة وهي من المشبّهات بـ (ليس) ولا عمل لها إلاَّ في لفظ الحين[3].

وتعمل (لات) أيضاً عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر بشرط أن يحذف أحدهما والغالب حذف المبتدأ قوله تعالى:﴿كَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِن قَبۡلِهِم مِّن قَرۡنٖ فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٖ﴾[4] ينصب

[1] سورة المجادلة، الآية 2.

[2] سورة البقرة، الآية 236.

[3] جلال الدين البلقيني، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ص160/1.

[4] سورة ص، الآية 3.

الحين فحذف اسمهما وبقي خبرهما وتقدير الكلام (ولات الحينُ حينَ مناص)، فالحين اسمها و(حينَ مناص) خبرها.

ب- النظرية التكميلية:

قال ابن مالك:

إِعْمَالَ لَيْسَ أُعْمِلَتْ مَا دُونَ إن مَـــعَ بَقَا النَّفْـي وَتَرْتيبٍ زُكِـــنْ
وسَبْـقَ حرفِ جَرٍّ أو ظَرْفٍ كَمَا بـــي أنتَ مَعْنِيًّا أجازَ العُلَمَـــــا
وَرَفْـعَ مَعْطُـــوفٍ بِلكِنْ أَوْ بِبَل مِنْ بَعْدِ مَنْصوُبٍ بِمَا الْزَمْ حَيْثُ حَلّ
وَبَعْـدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ الْبَا الْخَبَرْ وبعـد لا ونفـي كان قـــد يُجَرّ
فِـــى النَّكِـرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَلاَ وَقَـــدْ تَلِى لاَتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَـــلاَ
وما للات فـي سِوَى حِينٍ عَمَلْ وحَذْفُ ذِي الرَّفْـعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَـلْ

يتعلـق الحكم التكميلي بحذف خبر(لات) وبقاء اسمهما أحياناً كقوله تعالى:﴿حينُ مناص﴾ برفع (حينُ) على أنّه اسمها والخبر محذوف والتقدير "ولات حينُ مناصٍ لهم" فلهم خبرها. وبذلك فهو محذوف جوازاً فالغالب حذف المبتدأ والنادر ذكرهُ.

ج- **الألفاظ المستخدمة في التكميل:**

- قلْ: على عكس فشا التي تفيد الشيوع والكثرة بينما قلْ دلت على الندرة (الشذّوذ)

المسألة الثانية: حروف الجر

يقول ابن مالك:

هَاكَ حُرُوفَ الجَرّ وَهْيَ: مِنْ إِلَى حَتَّى خَلَا حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى
مُذْ، مُنْذُ، رُبَّ، اللامُ كَيْ وَاوٌ وَتَا وَالكَافُ وَالبَا وَلَعَـــلَّ وَمَتـــــى

النظرية الأساسية:

مِنْ: وتفيد التبعيض، وأيضا لبيان الجنس، ولابتداء الغاية في الزمان أوفي المكان، وزائدة.

فمثالها للتبعيض قوله تعالى:﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾[1].

ومثالها لبيان الجنس قوله تعالى: ﴿ يَٰبُنَىَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ فَتَكُن فِى صَخْرَةٍ أَوْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوْ فِى ٱلْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ ﴾[2].

ومثالها لابتداء الغاية في المكان قوله تعالى: ﴿ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾[3]

ومثالها لابتداء الغاية في الزمان قولك: صُمت من طلوع الفجر إلى غروب الشمس.

مثال الزائدة نحو قوله تعالى: ﴿* إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ۚ وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ ۚ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَآءِى قَالُوٓا۟ ءَاذَنَّٰكَ مَا مِنَّا مِن شَهِيدٍ ﴾[4]، وتكون زائدة بشرطين:[5]

*أن يكون المجرور بها نكرة (أنثى).

*أن يسبقها نفي أو شبهه(ما).

وتستعمل (مِنْ) بمعنى (بَدَلَ) نحو قوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ ۚ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ ۚ فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾[6] ، معنى الدنيا بدل الآخرة.

---

[1] سورة البقرة، الآية 253.

[2] سورة لقمان، الآية 16.

3 سورة الإسراء، الآية 1.

[4] سورة فصلت، الآية 47.

[5] جلال الدين البلقيني، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ص11/2.

[6] سورة التوبة، الآية 38.

إلى: من أشهر معانيها انتهاء الغاية زمانيا أو مكانيا.

ومثال انتهاء الغاية المكانية قوله تعالى:﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [1].

ومثال انتهاء الغاية المكانية قولك: سافرت من المشرق إلى المغرب.

ومن معانيها "حتى " و"اللام "، نحو قوله تعالى:﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[2].

وقوله تعالى:﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴾[3].

حتى: من معانيها (إلى) فتفيد بذلك الانتهاء نحو قوله تعالى: ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ ﴾[4]. وقد شذّ جرُّها للضمير فسمع نادرا (حتاك).

خلا، حشا، عدا للاستثناء نحو: جاء كل الطلبة عدا خالد، كما أنها ليست جارّة دائما.

في: أشهر معانيها الظرفية (زمان، مكان) حسية أو معنوية.

الظرفية الحسية نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي ظِلَالٍ وَعُيُونٍ ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿ تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾[6].

المعنوية: نحو قوله تعالى:﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴾[7]

وتأتي سببية: كقوله تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى ﴾[8].

عن: وهي حرف جر أصلي ولها عدة معاني منها:

---

[1] سورة البقرة، الآية 187.

[2] سورة القدر، الآية 05.

[3] سورة الإسراء، الآية 78.

[4] سورة الحجر، الآية 99.

[5] سورة المرسلات، الآية 41.

[6] سورة المعارج، الآية 04.

[7] سورة الأحزاب، الآية 21.

[8] سورة البقرة، الآية 178.

المجاورة: نحو قوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ وَٱسۡتَغۡفِرِي لِذَنۢبِكِۖ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلۡخَٰطِـِٔينَ ﴾[1].

بمعنى بعد نحو قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا نَقۡضِهِم مِّيثَٰقَهُمۡ لَعَنَّٰهُمۡ وَجَعَلۡنَا قُلُوبَهُمۡ قَٰسِيَةٗۖ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُواْ حَظّٗا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦۚ ﴾[2].

بمعنى على نحو قوله تعالى: ﴿ هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ تُدۡعَوۡنَ لِتُنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبۡخَلُۖ وَمَن يَبۡخَلۡ فَإِنَّمَا يَبۡخَلُ **عَن** نَّفۡسِهِۦۚ وَٱللَّهُ ٱلۡغَنِيُّ وَأَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُۚ وَإِن تَتَوَلَّوۡاْ يَسۡتَبۡدِلۡ قَوۡمًا غَيۡرَكُمۡ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓاْ أَمۡثَٰلَكُم ﴾[3].

على: من معانيها الاستعلاء حسياً أو معنويا، فمثال الحسي نحو قوله تعالى: ﴿ وَعَلَيۡهَا وَعَلَى ٱلۡفُلۡكِ تُحۡمَلُونَ﴾[4]. ومثال المعنوي قوله تعالى: ﴿ وَلَوۡ نَشَآءُ لَطَمَسۡنَا عَلَىٰٓ أَعۡيُنِهِمۡ فَٱسۡتَبَقُواْ ٱلصِّرَٰطَ فَأَنَّىٰ يُبۡصِرُونَ ﴾[5].

منذ، مذ: من حروف الجر التي لا تجر الاسم الظاهر، فلا نقول: منذه، مذه؛ فهي تختص بجر أسماء الزمان نحو: رأيتك منذ يومِنا، ما رأيتك مذ يومِ الجمعة.

اللام: تكون للانتهاء نحو قوله تعالى: ﴿ كُلٌّ يَجۡرِي لِأَجَلٖ مُّسَمّٗىۚ ﴾[6]، وللملك نحو: ﴿لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ ﴾[7].

وللتعدية نحو قوله تعالى: ﴿ وَوَهَبۡنَا لِدَاوُۥدَ سُلَيۡمَٰنَۚ نِعۡمَ ٱلۡعَبۡدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٞ ﴾[1] وللتعليل نحو: ﴿وَلِيَبۡتَلِيَ ٱللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمۡ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمۡۚ وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾[2] وزائدة نحو لزيدٍ ضربتُ.

---

[1] سورة يوسف، الآية 29.

[2] سورة المائدة، الآية 13.

[3] سورة محمد، الآية 38.

[4] سورة المؤمنون، الآية 22.

[5] سورة يس، الآية 66.

[6] سورة الرعد، الآية 2/ فاطر13/الزمر5.

[7] سورة البقرة، الآية 284.

كي: تكون حرف جر في موضعين:[3]

الأول: إذا دخلت على ما الاستفهامية نحو كيْمهْ؟ أي لِمَهْ؟ فـ (ما) استفهامية مجرورة بـ (كي)، وحذفت ألفها لدخول حرف الجر عليها، وجيء بالهاء للسكت.

الثاني: قولك: جئت كي أُكْرِمَ زيدا فـ (أُكرم): فعل مضارع منصوب بـ (أن) بعد (كي)، و(أنْ) و(أكرم) مقدران بمصدر مجرور بـ كي (لإكرامِ زيد).

(الواو التاء): مختصتان بالقسم ولا يجوز ذكر فعل القسم معهما فلا تقول:" أقسم والله ولا "أقسم تالله".

الكاف: شذّ جر الكاف ضمير الغيبة نحو كه، كها، كهن... ومن معانيها التشبيه نحو قوله تعالى: ﴿ أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٞ وَرَعۡدٞ وَبَرۡقٞ يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِۚ وَٱللَّهُ مُحِيطُۢ بِٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾[4]، وتأتي زائدة للتوكيد نحو قوله تعالى: ﴿ فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ جَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا وَمِنَ ٱلۡأَنۡعَٰمِ أَزۡوَٰجٗا يَذۡرَؤُكُمۡ فِيهِۚ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴾[5].

الباء: أفادت الظرفية والسببية فمثال الباء الظرفية قوله تعالى: ﴿ فَإِنِ ٱسۡتَكۡبَرُواْ فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُۥ بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَهُمۡ لَا يَسۡـَٔمُونَ ۩ ﴾[6]، ومثال السببية نحو قول تعالى: ﴿ وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦ يَٰقَوۡمِ إِنَّكُمۡ ظَلَمۡتُمۡ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلۡعِجۡلَ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ فَٱقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ عِندَ بَارِئِكُمۡ فَتَابَ عَلَيۡكُمۡۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾[7].

---

[1] سورة ص، الآية 30.

[2] سورة آل عمران، الآية 154.

[3] جلال الدين البلقيني، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ص5/2، 6.

[4] سورة البقرة، الآية 19.

[5] سورة الشورى، الآية 11.

[6] سورة فصلت، الآية 38.

[7] سورة البقرة، الآية 54.

وتكون للاستعانة نحو قوله كتبت بالقلم، وللتعويض قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ ﴾[1]، وللإلصاق نحو مررت بزيدٍ وبمعنى (مع) مثل: بعتك الحصان بسرجه.

وبمعنى عن نحو: ﴿ سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ ﴾[2]، وتكون الباء للمصاحبة نحو قوله: ﴿ٱدۡخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ ﴾[3].

لعل: فالجر بها لغة عُقَيْل

متى: فالجر بها لغة هذيل

ربّ: حرف جر شبيه بالزائد موضوع للتكثير والتقليل حسب القرينة[4]، وهو ماله معنى خاص كالحرف الأصلي وليس له مُتَعلق كالزائد، ويختص بجر النكرة.

لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله. ويجوز حذف حرف الجر(رب)، وإبقاء العمل بشرط أن يكون بعد(الواو) أو (الفاء) أو (بل) نحو:[5]

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَــيَّ بِأَنْواعِ الهُمُــومِ لِيَبْتَلِــي

ب- النظرية التكميلية:

وقد شذ حذف حروف الجر وإبقاء عملها مثل قول الفرزدق:[6]

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةً أَشَارَتْ كُلَيْبٌ بِالْأَكُفِّ الأَصَابِعُ.

أي أشارت إلى كليب.

شذّ حذف رب من غير أن تتقدمها واوا أو فاء أو بل.

قول رؤبة:[7]

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ قَتَمُهْ لا يُشْتَرَى كَتَّانُه وَجَهْرَمُهْ.

أي بل رب بلد.

---

[1] سورة البقرة، الآية 16.

[2] سورة المعارج، الآية 1.

[3] سورة الحجر، الآية 46.

[4] عبد الله صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ص6/2.

[5] ينظر: جلال الدين البلقيني، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ص21/2،20.

[6] المرجع نفسه، ص21/2.

[7] جلال الدين البلقيني، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ص21/2.

خلاصة الفصل الثاني:

تقصد النظريات المكملة إلى تطويع بعض القواعد لموافقة القاعدة الأساسية، فهي بذلك تمثل الهامش الأول بعد اللغة القياسية المشتركة وتضم النظرية التكميلية اللغة المشتركة غير القياسية (السماعي، الشاذ)، وتتصل بالنظرية عدة أنظمة فرعية (الحذف، الزيادة، التنازع، الاشتغال، النيابة، الحمل على الأصل، الاتساع، التضمين).

نظم ابن مالك الأبواب النحوية في ألفيته فقدم القواعد الأساسية منها وخصص آخر الأبيات للقواعد التكميلية، ولكنه لم يصرح بلفظ التكميل وإنما أشار إليه بألفاظ دالة عليه نحو: قد، قل، شذّ، لاضطرار، ندر، نزر...

خاتمة

خاتمة

لقد كان الهدف الأساس من هذه الدراسة التعرف على النظرية التكميلية في النحو العربي وبيان دورها في تكميل النظرية الأساسية (القواعد) إلى جانب التعريف بنظرية الهوامش المتتابعة التي تمثل البناء العام للنظرية النحوية ككل وكيفية اخضاعها لتصنيفات عدة.

الملاحظ أنّ نظرية النحو موجودة في تراثنا العربي لكنها احتاجت إلى الكشف عنها، فليس من المعقول أن يقوم ذاك البناء الضخم في الدرس اللغوي العربي دون نظرية.

لقد كان الإيمان بوجود نظرية للنحو العربي شأن الكثير من الدارسين حيث لاقى العديد من الانتقادات كونه قُدِم على صورة تعليمية تهتم بالإعراب أكثر مما تهتم بغيره من جوانب اللغة وسماتها.

تمثلت النظرية النحوية في المنوال القديم فيما يعرف بالسماع والقياس ولكنهما لم يكونا تحت مسمى "نظرية"، كما لم يصرّح النحاة بمنهجهم المتبع في دراسة مختلف المسائل اللغوية والنحوية منها.

إنّ نظرية الهوامش المتتابعة ليست بجديدة المضمون فقد كان لها وجود في النحو العربي القديم غير أنّها لم تكن مبثوثة على نحوٍ منهجي.

لقد قامت نظرية الهوامش المتتابعة بتقديم بناء عام للنظرية النحوية وربط العلاقة بين مختلف المفاهيم النحوية كما لم تربط من قبل، حيث قامت على منهج تصنيفي يظهر من خلال وضع الشواهد اللغوية بعد ترتيبها في درجات متتابعة.

ضمّت نظرية الهوامش المتتابعة عدة هوامش بعد النظرية الأساس أولها هامش اللغة المشتركة غير القياسية يليها هامش ثان تمثّل في اللغة الخاصة وثالث ضمّ اللغة المردودة.

تمثل النظرية الأساس اللغة المشتركة القياسية وهي ما يقابل الاطّراد في التراث النحوي، وتوصف شواهدها بالغلبة والشيوع والكثرة وهي التي ضبطت قواعدها ويقاس عليها.

يضم هامش النظرية التكميلية اللغة المشتركة غير القياسية وهو ما يقابل الشاذّ الذي ضبطت قاعدته لكنها كالسماعي لا يمكن القياس عليه، وقد تضم النظرية التكميلية بعضاً من اللهجات المزاحمة للهجة قريش باعتبار هذه الأخيرة اللغة الرسمية الفصيحة التي انبنت عليها قواعد النحو كلهجة تميم وطيّ وهذيل.

تتصل النظرية التكميلية بعدة أنظمة لغوية فرعية مثل: الحذف، الزيادة، النيابة، الاشتغال، الاتباع، الاتساع، التضمين... وسميت الفرعية لقلّة ورودها وخروجها عن القاعدة الأساسية.

يضم هامش النظرية البديلة لغة الشعر واللهجة (اللغة الخاصة) ولعل هذا الهامش يستعمله الكوفي دوناً عن البصري باعتبار أن المنهج الكوفي يعتمد على الاتساع في الرواية.

يمثل هامش الأنظمة المتداخلة الهامش الخارجي للمادة اللغوية والذي لم تثبت عربيته ويشمل ما ورد على غير جهة اليقين كالوهم والغلط والخطأ والتصحيف والتحريف...

نلحظ من خلال هذه الدراسة أن النموذج الأكثر بروزا في النحو العربي هو مفهوم العامل، فهناك من الدارسين من اعتبر أنّ نظرية النحو تنحصر في نظرية العامل، وأن هناك شيء من الترادف بينها.

يقرّ الدكتور عبد العزيز عبد الدايم بوجود النظرية النحوية المتمثلة في نظرية الهوامش والتي في كتابه "النظرية اللغوية في التراث العربي" بكثير من التفصيل والتدقيق. فكان أول من أوردها وتطرق إليها وأخرجها إلى مجال البحث كما أنّه لم يذكرها في مؤلَفاته الأخرى.

وآخر ما يمكن قوله أنّ هذه الدراسة كانت بمثابة محاولة بسيطة منا مست جانبا من جوانب النظرية اللغوية، ولعلها تفتح أفاقا لدراسات متنوعة، فإشكالية بحثنا يمكنها أن تحيلنا إلى طرح إشكاليات أخرى تصلح لبحوث منها: هل من الممكن إسقاط نظرية الهوامش المتتابعة على باقي مستويات اللغة؟ وهل يمكن أن يمس التكميل هذه المستويات؟

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم براوية حفص عن عاصم.**

أولا: الحديث النبوي الشريف.

- أبو زكريا يحيي بن شرف النووي الدمشقي، متن الأربعين النووية، دار الإمام مالك للكتاب، الجزائر، ط1، 1425هـ/2004م.

ثانيا: الكتب

1. أحمد بن مصطفى، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1405هـ/1985م، ج1.
2. أحمد حسن حامد، التضمين في العربية، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 1422هـ /2001م.
3. أحمد صقر، شرح ديوان علقمة الفحل، المطبعة المحمودية، القاهرة، ط1، 1353هـ/1935م.
4. أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، الإغراب في الجدل الإعراب ولمع الأدلّـة، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ط1، 1377هـ/1957م.
5. تمام حسان، الأصول، عالم الكتب، القاهرة، دط، 1420هـ/2000م.
6. جلال الدين البلقيني حفيد بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: هادي حسن حمودي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1417هـ/1996م، ج 1، 2.
7. جمال الدين ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1422هـ/2001م.
8. جمال الدين بن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبلّ الصّدى، مطبعة السعادة، مصر، ط 11، 1383هـ/1963م.
9. جمال الدين بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط1، 1384هـ/1964م، ج2.
10. جمال الدين محمد بن مالك، ألفية بن مالك في النحو والصرف، دار الفضيلة، مصر، دط، 2005م.

11. جمال الدين محمد بن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدُة اللافظ، تح: عدنان عبد الرحمان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، دط،1397هـ/1977م.
12. ابن جني، أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، د ط، 1952م، ج1، 2.
13. ابن جني، أبو الفتح عثمان ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي نجدي ناصف وآخرون، دار سزكين للطباعة والنشر، السعودية، ط 2، 1406هـ/1986م، ج1.
14. ابن جني، أبو الفتح عثمان ابن جني، المنصف في شرح كتاب التصريف، تح: إبراهيم مصطفي وعبد الله الأمين، إدارة إحياء التراث القديم، القاهرة، ط1، 1373هـ/1954م، ج1.
15. حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمان، ط1، 2001م.
16. حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان، ط1، 2000م.
17. حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، مصر، دط، 1995م.
18. أبو حيان بن يوسف الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، دار الفكر، بيروت، دط، 1432هـ/2010م، ج4.
19. خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، دط، 1394هـ/1974م.
20. الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424هـ/2003 م، ج4.
21. الرُّماني، أبو الحسن على بن عيسى الرُّماني، معاني الحروف، تح: الشيخ عرفان بن سليم العشا حسونة الدمشقي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1426هـ/2005م.
22. الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 ،1419هـ/1998م، ج1 ،2.

23. ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3 ،1417هـ/1996م، ج1، 2.

24. سعيد الأفغاني، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، دط، 1407هـ/1987م.

25. سعيد الأفغاني، في أصول النحو، جامعة السورية، دمشق وط2، 1376هـ/1957م.

26. سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، دار الشروق، عمان، ط1، 1997م.

27. سعيد علوش، معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1 ،1405هـ/1985م.

28. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ/1988م، ج1.

29. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تح: عبد الحكيم عطية، دار البيروني، دمشق، ط2 ،1427هـ/2006م.

30. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، سوريا، ط1، 1384هـ/1964م، ج1.

31. الشريف علي بن محمد الجرجاني، كتاب التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403هـ/1983م.

32. صالح بلعيد، علم اللّغة النّفسي، دار هومة، الجزائر، دط، 2008م.

33. عبد العزيز بن إبراهيم العصيلي، علم اللغة النفسي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط1، 1427هـ/2006م.

34. عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ/1997م، ج1.

35. عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2000م، ج1.

36. عبد الله بن سليمان العتيق، الياقوت في أصول النحو، السعودية، دط، 1429هـ.

37. عبده الراجحي، التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط2، 1998م.

38. عدنان يوسف العتوم، علم النفس المعرفي (النظرية والتطبيق)، دار المسيرة، الأردن، ط1، 1425هـ/2004م.

39. عروة بن الورد، الديوان، تح: أسماء أبو بكر محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، 1418هـ/1998م.

40. ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991م، ج5.

41. الفاسي، أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، تح: محمود يوسف فجال، سلسلة دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط1، 1421هـ/2000م، ج1.

42. أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1399هـ/1979م.

43. كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، تر: رمضان عبد التواب، دار المعارف، القاهرة، دت، ط3، ج 5.

44. كمال شاهين، نظرية النحو العربي القديم، دراسة تحليليّة للتّراث اللّغويّ العربيّ من منظور علم النّفس الإدراكيّ، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1423هـ/2002م.

45. كمال محمد بشر، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر، ط9 ،1986م.

46. مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، دط، 1403هـ/1983م.

47. مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، مطابع الدار السندسية، مصر، ط1، 1400هـ/1980م.

48. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 1425هـ/2004م.

49. محمد الخضر الحسين الجزائري، القياس في اللغة العربية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، دط، 1986م.

50. محمد بن صالح العثمين، شرح ألفية ابن مالك، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1434هـ/2012م، ج1، 2.

51. عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، دار المسلم، السعودية، ط1، 1416هـ، ج 1، 2، 3.

52. محمد حسن عبد العزيز، القياس، في اللغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1 ،1415هـ/1995م.

53. محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط1، 1400هـ/1980م.

54. محمد حماسة عبد اللطيف، لغة الشعر (دراسة في الضرورة الشعرية)، دار الشروق، بيروت، ط1، 1416هـ/1996م.

55. محمد خان، أصول النحو العربي، مطبعة جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012م.

56. محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، الدار البيضاء، ط2 1983م.

57. محمد خير الحلواني، الواضح في النحو، دار المأمون للتراث، بيروت، ط6، 1421هـ/2000م.

58. محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنباريّ، دار السلام، مصر، ط1، 1427هـ/2006م.

59. محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1405هـ/1985م.

60. محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام، مصر، ط1، 1427هـ/2006م.

61. محمد عيد، الرواية والاستشهاد باللغة، عالم الكتب، القاهرة، ط2 ،1976م.

62. محمد فاضل السامرائي، النحو العربي، دار ابن كثير، بيروت، ط1 ،1435هـ/2014م، ج1.

63. محمد محي الدين عبد الحميد، شرح بن عقيل، دار التراث، القاهرة، ط20، 1400هـ/1980م، ج1.

64. محمد مختار ولد أبّاه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1429هـ/2008م.

65. محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، بيروت، ط1، 1407هـ/ 1987م.

66. مروان العطيّة، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار البشائر، دمشق، دط، 2013م.

67. مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، تح: على سليمان شبارة، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط1، 1413هـ/2010م.

68. المكودي، أبو زيد عبد الرحمان بن علي بن صالح المكودي، شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، دط، 1425هـ/2005م.

69. ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب، تح: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003م، ج 2، 5، 6، 8.

70. مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1406هـ/1986م.

ثالثا: المجلات والمقالات:

71. دكوري ماسيري، تطبيقات الاطّراد والشذوذ عند أبي بركات الأنباري من خلال كتابه الإنصاف (حجيته وصوره)، مجلة جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، ع11، 2015م.

72. دكوري ماسيري، نظرية الاطّراد والشذوذ في النحو العربي وموقف المحدثين، مقال، قسم اللغة العربية، كلية اللغات، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا.

73. سعد حسن أحمد، العربية للناطقين بغيرها، مجلة معهد اللغة العربية جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، ع6، يناير 2008م.

74. عباس علي الأوسي، أسلوب الاشتغال ودلالته في العربية، مجلة أبحاث ميسان، م9، ع17، 2012م.

75. لطيفة إبراهيم النجار، آليات التصنيف اللغوي، مجلة جامعة الملك سعود، كلية الآداب، السعودية، م17، 1425هـ/2004م.

76. ماهر محمود عميرة، الحمل على التوهم بين القدماء والمحدثين وتقارض المصطلحات فيه، مجلة كلية الآداب، مصر، ع9، يناير 2017م.

77. ملاوي الأمين، تيسير النحو العربي بين التنظير والتعليم، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع 25، ماي 2012م.

رابعا: المذكرات

78. أمال خميس حماد، تفسير القرآن بالقراءات القرآنية العشر، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية أصول الدين، غزة، 1427هـ/2006م.

79. نورة ناهر ضيف الله الحربي، الشذوذ في الشاهد الشعري بين الدلالة والاستعمال شواهد سيبويه نموذجا، مذكرة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 1434هـ/2013م.

فـهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

إهداء .....

شكر وعرفان .....

مقدمة .....أ-ج

مدخل: نظرية النحو العربي بين الإنكار والإقرار

1- تعريف النظرية 5

2- تعريف النحو 7

3- نظرية النحو العربي.....9

4- نظرية النحو العربي بين الإنكار والإقرار 10

4-1- موقف المنكرين 10

4-2- موقف المثبتين..... 14

الفصل الأول: نظرية النحو العربي في القديم والحديث

أولا: نظرية النحو العربي في المنوال القديم 21

1- السماع في النحو العربي..... 21

1-1- تعريف السماع..... 21

1-2- شروط السماع..... 22

1-3- مصادر السماع..... 24

2- القياس في النحو العربي..... 28

2-1- تعريف القياس..... 28

2-2- أقسام القياس 30

2-3- أركان القياس..... 32

ثانيا: نظرية النحو العربي في المنوال الحديث (نظرية الهوامش المتتابعة)..... 35

1- نظرية الهوامش المتتابعة..... 35

1-1- النظرية الأساسية 36

1-2- النظريات غير الأساسية..... 37

الفصل الثاني: النظرية التكميلية بين التنظير والتطبيق

أولا: التنظير للنظرية التكميلية..... 44
1- مفهوم النظرية التكميلية..... 44
2- الأنظمة التكميلية الفرعية..... 46
ثانيا: التطبيق في النظريـة التكميليـة..... 53
توطئة:..... 53
- التعريف بابن مالك 53
- التعريف بالألفية:..... 54
1- التكميل في بعض المسائل الخاصة بالأسماء..... 55
2- التكميل في المسائل الخاصة بالأفعال..... 71
3- التكميل في المسائل الخاصة بالحروف..... 74
خاتمة..... 83
قائمة المصادر والمراجع..... 85